مجلة العرب
للأبحاث والدراسات
مجلة «العرب» شهرية تصدر بترخيص من لندن وتنشر محتوى بحثيًا متنوعًا خاصًا بمركز «العرب للأبحاث والدراسات 2050» - العدد الحادي والأربعون - السنة الرابعة - 1 يونيو 2025

إلى عرفات الله

رؤية الشرفاء الحمادي

حول الفرائض المشروطة الحج والأضحية

مركز العرب للأبحاث والدراسات (2050)

الهدف:

المساهمة في فهم وقراءة واقع وطننا العربي من خلال تحليل المعلومات المطروحة بشكل علمي بحثي دقيق، وتقديم معالجة لأبرز المشاكل التي تواجه مجتمعاتنا العربية.

محاور عمل المركز:

المشاركة في دعم وتطوير العلاقات العربية.
دراسات في التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على الوطن العربي.
تحليل مستقبل العلاقات العربية في مجال السياسة والاقتصاد.
المساهمة في طرح أفكار تنويرية تسهم في تجديد الخطاب الديني.
عرض وتحليل خطط التنمية في الوطن العربي وفق رؤية (2050).
إقامة دورات وفعاليات تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية في كل المجالات.

منصات مركز العرب الرقمية

1. منصة مركز العرب للأبحاث والدراسات: https://alarab2030.com
2. بوابة الإمارات أون لاين https://emirates2050.com/
3. بوابة مصر ليبيا الإخبارية www.misrlibya.com
4. بوابة السعودية 2050 www.misr-alsaudia.com
5. بوابة مستشار العرب www.egyconsultor.com
6. وكالة وادي النيل للاخبار /https://wadialnile2050.com
7. مجلة «رؤى» مجلة فصلية .. نحو آفاق للفكر https://Roaa2030.com

مركز العرب للأبحاث والدراسات

محمد فتحي الشريف
رئيس المركز

أ. د. محمد يحيى غيدة
نائب رئيس المركز

لواء طبيب/ عصام عبدالمحسن
نائب رئيس المركز

د. راندة فخر الدين
نائب رئيس المركز

د. محمد طلعت
نائب رئيس المركز

العميد/ عماد عادل اليماني
الأمين العام

رامي زهدي
نائب رئيس المركز

لواء معز الدين السبكي
المستشار القانوني

يسرا مسعود- هبة مسعود
قسم الترجمة

عبدالغني دياب
رئيس التحرير

كريم عبدالمطلب
المدير الإداري

عاطف وَنَس
الدعم الفني للمنصات الرقمية

حنفي الفقي
مدير تحرير

أحمد عبدالله
إخراج فني

داليا فوزي
سوشيال ميديا

سعد الشطانوفي
مراجع لغوي

محمد عبدالله
مصور

شعبان فتحي
المدير المالي

جميع الحقوق محفوظة لمركز العرب للأبحاث والدراسات السياسية
المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز العرب للأبحاث والدراسات

للتواصل مع الإدارة وإرسال المقالات :
m_fathy2030@hotmail.com
للتواصل مع إدارة التحرير
هاتف وواتس: 00201127272725
العدد الواحد والأربعون
السنة الرابعة

في هـــذا العـــدد:

مدينة مستقبل مصر الصناعية»..

خطوة واعدة في حلم بناء اقتصاد متنوع ومستدام

ص 16-19

«ستارغيت في الإمارات»..

تكنولوجيا عالمية وتحالفات اقتصادية عملاقة

ص 20-23

الحجاج على عرفات..

خدمات واسعة لنزلاء البيت الحرام وعقوبات صارمة ضد المخالفين

ص 24-27

السودان.. ترحيب عربي وأفريقي بتعيين رئيس جديد للحكومة

والجيش يطهر المدن من بقايا التمرد

ص 32-35

الافتتاحية

المفكر العربي

علي محمد الشرفاء الحمادي

يكتب..

الفرائض المشروطة «الحج والأضحية» بين فتاوى المتنطعين ومنهج القرآن الكريم

الملخص

في افتتاحية العدد رقم (41) من مجلة «العرب» للأبحاث والدراسات، يتحدث المفكر العربي الكبير الأستاذ علي محمد الشرفاء الحمادي، عن الحج والأضحية وفق ما جاء في المنهج الإلهي الصحيح، فيقول إن الله عز وجل وضع دستورًا قويمًا للأمة الإسلامية يجب أن نسير عليه ونترك ما دونه، وهذا الدستور هو القرآن الكريم الذي يعد منهج حياة متكاملًا فيه القول الفصل بكل القضايا الحياتية.

فهو منهج الله الحق، لذلك عندما نشاهد جدلًا وخلافًا حول القضايا التي حسمها القرآن وجاء فيها بالبيان الواضح، ندرك أن هناك اعوجاجًا في الخطاب الديني تسببت فيه الروايات والإسرائيليات والفتاوى المغلوطة، ونحن غير مدركين بحقوق الله -عز وجل- علينا، ومراده من تلك الحقوق، ولماذا شرعت الحقوق. هذا الأمر ينطبق تمامًا على حالة الجدل التي تحدث قبيل تأدية الفريضة الوقتية؛ مثل صيام شهر رمضان وحج البيت والأضحية وغيرها، وعلى الرغم من أن الله -عز وجل- وضّح كل شيء في كتابه العزيز بشكل لا يقبل اللبس، فإن هناك من يحاول أن يشق على الناس في الحج والأضحية، رغم النصوص الواضحة في تلك الفريضة المشروطة بالاستطاعة، فإذا تحقق شرط الاستطاعة فرضت، وإذا لم يتحقق تصبح غير مفروضة وتسقط فريضتها من على المسلم، ومع ذلك نجد الفتاوى والاجتهاد والتنطع من البعض الذين يحولون تلك الفرائض المشروطة إلى واجبات.. التفاصيل في السياق التالي.

الفرائض الوقتية

يقول الشرفاء الحمادي: «لقد أصبحنا غير مدركين بحقوق الله -عز وجل- علينا، ومراده من تلك الحقوق، ولماذا شرعت الحقوق. هذا الأمر ينطبق تمامًا على حالة الجدل التي تحدث قبيل تأدية الفريضة الوقتية مثل صيام شهر رمضان وحج البيت، وعلى الرغم من أن الله -عز وجل- وضّح كل شيء في كتابه العزيز بشكل لا يقبل اللبس، فإن هناك من يحاول أن يشق على الناس».

الفرائض المشروطة

ويواصل الشرفاء حديثه ويقول: «عندما يحاول البعض تحويل الفرائض المشروطة والسنن إلى واجبات ويشقون بذلك على الناس مع أن الله -عز وجل- قال في كتابه العزيز: لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلّا وُسْعَهَا، وبذلك، الحج يفرض في حالة الاستطاعة، والأضحية تسنّ في حالة الاستطاعة».

التضحية بدجاجة

وعن الفتاوى المغلوطة، يؤكد الشرفاء الحمادي أن «الفتاوى المغلوطة المتشددة تخالف أمر الله -عز وجل-، فعندما تظهر فتاوى تتحدث عن أنه يجوز أن يضحي المسلم بدجاجة إذا كان لا يملك غير ذلك، نقول لهم إن منهج الله -عز وجل- كله رحمة، ولا يكلف أحدًا فوق استطاعته في أي أمر».

عدم وجوب الأضحية

ويكمل الشرفاء حديثه ويقول: «إذا كان المسلم لا يملك حق الأضحية فهي ليست واجبة أو مفروضة أو

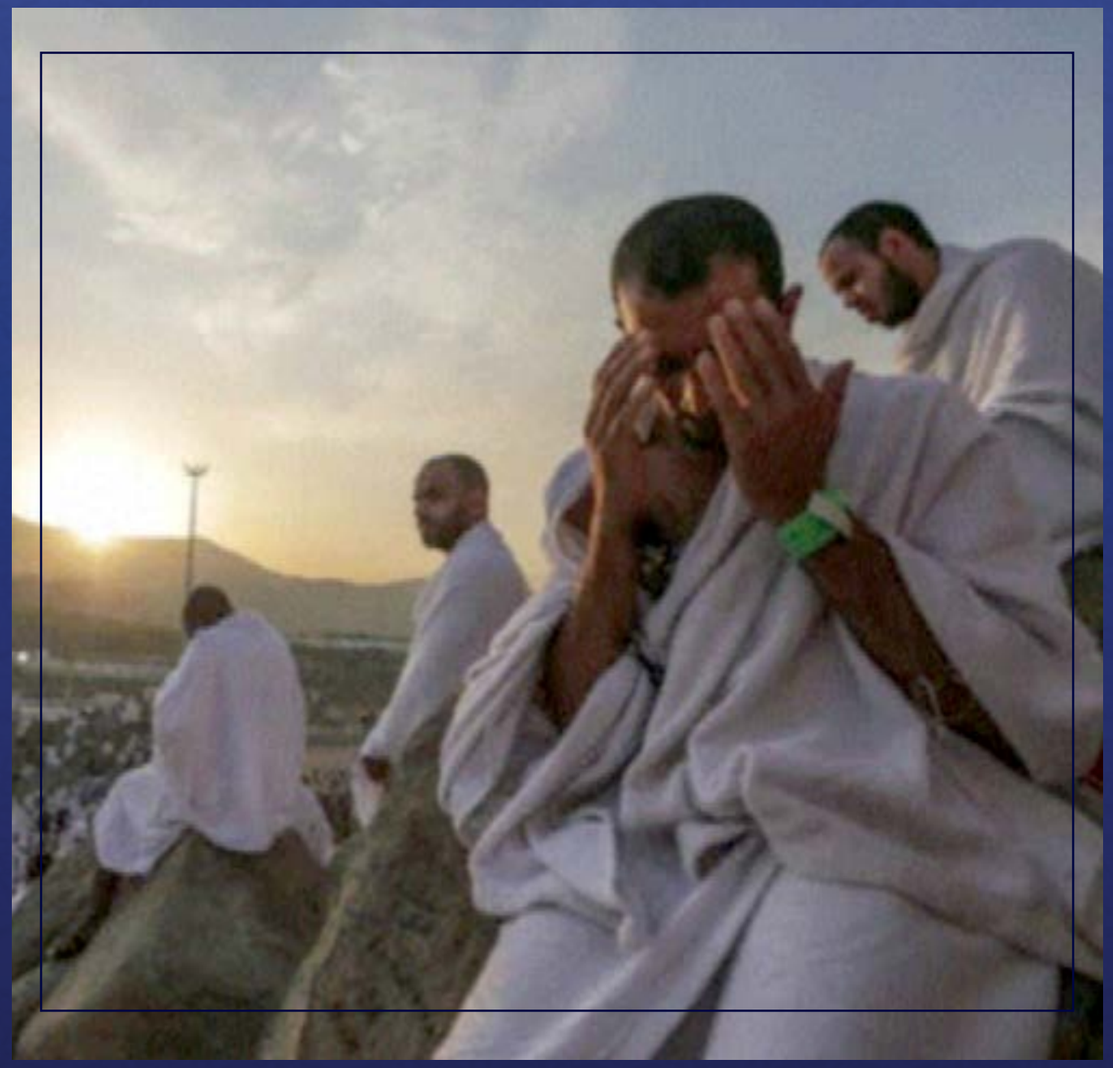

حتى سنة عليه، لأن الله -عز وجل- قال في كتابه العزيز: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (سورة البقرة الآية 286). وقال تعالى: لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا (سورة الطلاق الآية 7)».

التنطع في إصدار الفتاوى

ويواصل الشرفاء قائلًا إن «الله لا يُطالب عباده ولا يُحمّلهم ما لا يقدرون عليه، تحت أي اسم، إنما الإسلام الصحيح كله رحمة وتخفيف وخير، وإن التنطع وإصدار الفتاوى المخالفة لمنهج الله -عز وجل- أحد الأمور التي تهدم الدين، فالله أرحم منا جميعًا».

الاستقامة والاستطاعة

ويختتم الشرفاء حديثه عن الحج والأضحية، قائلًا: «هناك فرق بين الاستقامة على مراد الله إلزامًا من الله لنا، وبين الطاعة وفقًا لقدرتنا امتثالًا لأمر الله لنا، فالاستطاعة هي إمكان الفعل والقدرة على تنفيذه، وهذا الأمر ينطبق على الأضحية، فإذا كنت قادرًا على ذلك وتفعله تثاب عليه، وإن لم تستطع، فالله لا يكلف نفسًا إلا وسعها، ولذلك تبقى الاستطاعة شرطًا أساسيًا في العبادات مثل الحج والزكاة، وباقي العبادات، فالله -عز وجل- لا يكلف نفسًا إلا وسعها»

THE OBLIGATORY ORDINANCES “PILGRIMAGE AND SACRIFICE BETWEEN EXTREMIST FATWAS AND THE METHODOLOGY OF THE HOLY ”QUR’AN

WRITTEN BY

THE THINKER ESTEEMED ARABIAN

ALI MOHAMED ELSHORFA ELHAMADI

SUMMARY

IN THE EDITORIAL OF ISSUE NO. 41 OF AL ARAB MAGAZINE FOR RESEARCH AND STUDIES, THE ESTEEMED ARABIAN THINKER MR. ALI MOHAMED ELSHORFA ELHAMADI ADDRESSES THE CONCEPTS OF PILGRIMAGE AND SACRIFICE THROUGH THE LENS OF THE TRUE DIVINE SHARIA. HE EMPHASIZES THAT ALLAH HAS LAID DOWN A CLEAR AND JUST CONSTITUTION FOR T HE ISLAMIC NATION, WHICH MUST BE FOLLOWED WITHOUT DEVIATION. THIS CONSTITUTION IS THE HOLY QUR’AN, A .COMPREHENSIVE GUIDE FOR ALL ASPECTS OF LIFE
MR. ELSHORFA POINTS OUT THAT ANY CONTROVERSY OR DISAGREEMENT OVER MATTERS THAT THE QUR’AN HAS CLEARLY EXPLAINED REFLECTS A DISTORTION IN THE RELIGIOUS DISCOURSE. HE ATTRIBUTES THIS TO FABRICATED STORIES, ISRAELI NARRATIVES (ISRA’ILIYYAT), AND MISGUIDED FATWAS. THIS DISTORTION CAUSES MANY MUSLIMS TO MISUNDERSTAND THE DIVINE INTENT BEHIND RELIGIOUS OBLIGATIONS, ESPECIALLY REGARDING TEMPORAL ORDINANCES SUCH AS FASTING DURING RAMADAN, HAJJ .(PILGRIMAGE), AND THE ACT OF SACRIFICE
DESPITE THE QUR’AN’S CLARITY ON THESE MATTERS, SOME INDIVIDUALS COMPLICATE THESE PRACTICES UNNECESSARILY. THEY IMPOSE HARDSHIP BY TREATING ACTS THAT ARE CONDITIONAL OR RECOMMENDED (SUNAN) AS OBLIGATORY. HOWEVER, THE QUR’AN CLEARLY STATES THAT SUCH ACTS ARE REQUIRED ONLY WHEN THE INDIVIDUAL IS CAPABLE OF PERFORMING THEM. IF ONE LACKS THE MEANS, THE OBLIGATION IS LIFTED

TEMPORAL ORDINANCES
:ELSHORFA ASSERTS
WE FAIL TO UNDERSTAND THE RIGHTS OF“
ALLAH AND THE WISDOM BEHIND THEM. THIS
IS EVIDENT IN THE DISPUTES THAT ARISE
BEFORE FULFILLING TEMPORAL ORDINANCES
LIKE FASTING DURING RAMADAN AND
PERFORMING HAJJ. ALTHOUGH ALLAH HAS
CLARIFIED THESE MATTERS IN HIS HOLY
BOOK, SOME PEOPLE PERSIST IN MAKING
THEM UNNECESSARILY DIFFICULT FOR
”.OTHERS
CONDITIONED ORDINANCES
:HE CONTINUES
SOME INDIVIDUALS TRY TO TURN“
CONDITIONAL OBLIGATIONS AND
RECOMMENDED PRACTICES INTO STRICT
DUTIES. THEY BURDEN PEOPLE EVEN
THOUGH ALLAH CLEARLY STATES IN THE
QUR’AN: ‘ALLAH DOES NOT BURDEN A SOUL
BEYOND ITS CAPACITY’. HENCE, PILGRIMAGE
IS MANDATORY ONLY FOR THOSE WHO
ARE ABLE, AND SACRIFICE IS LIKEWISE
”.CONTINGENT ON ONE’S CAPABILITY
SACRIFICING ACHICKEN: A CASE OF
EXTREMIST FATWAS
COMMENTING ON MISINFORMED FATWAS,
:ELSHORFA SAYS
WHEN CERTAIN FATWAS ALLOW A MUSLIM“
TO SACRIFICE A CHICKEN—IF THAT’S ALL HE
OWNS—IT CONTRADICTS ALLAH’S MERCIFUL
SHARIA. ISLAM IS BASED ON COMPASSION
AND DOES NOT PLACE UPON ANYONE A
”.BURDEN BEYOND WHAT THEY CAN BEAR
SACRIFICE: NOT AN OBLIGATION FOR THE
POOR
:ELSHORFA FURTHER EXPLAINS
IF A MUSLIM CANNOT AFFORD THE COST OF A“

SACRIFICE, THEN IT IS NEITHER OBLIGATORY
NOR EVEN CONSIDERED A SUNNAH. AS ALLAH
SAYS IN THE QUR’AN: ‘ALLAH DOES NOT
BURDEN A SOUL BEYOND ITS CAPACITY. TO
ITS CREDIT IS WHAT IT EARNS, AND AGAINST
IT IS WHAT IT COMMITS... OUR LORD, DO
NOT BURDEN US BEYOND WHAT WE HAVE
THE STRENGTH TO BEAR…’ AND ALSO: ‘THE
WEALTHY SHALL SPEND ACCORDING TO
HIS MEANS, AND THE ONE WITH LIMITED
RESOURCES ACCORDING TO WHAT ALLAH
HAS GIVEN HIM.’ THESE VERSES REAFFIRM
”.THAT ALLAH BRINGS EASE AFTER HARDSHIP
EXCESS IN EXAGGERATION OF FATWA
ISSUANCE
:HE EMPHASIZES
ALLAH NEVER DEMANDS FROM HIS“
WORSHIPPERS MORE THAN THEY CAN
HANDLE. TRUE ISLAM IS A RELIGION OF
MERCY AND KINDNESS. ISSUING FATWAS
THAT CONTRADICT DIVINE PRINCIPLES
LEADS TO THE DESTRUCTION OF RELIGIOUS
UNDERSTANDING. ALLAH IS MORE MERCIFUL
.TO HIS WORSHIPPERS THAN ANY ANYONE
INTEGRITY AND CAPABILITY
:ELSHORFA CONCLUDES
THERE IS A VITAL DISTINCTION BETWEEN“
INTEGRITY AS A DIVINE OBLIGATION AND
OBEDIENCE BASED ON ONE’S CAPABILITY.
CAPABILITY REFERS TO THE ACTUAL
POSSIBILITY AND CAPACITY TO PERFORM
A DEED. THIS APPLIES TO THE ACT OF
SACRIFICE—IF YOU ARE ABLE, YOU ARE
REWARDED; IF NOT, YOU ARE EXCUSED.
CAPABILITY IS A KEY CONDITION IN ALL ACTS
OF WORSHIP LIKE HAJI AND ALMS (ZAKAT) ,
FOR ALLAH DOES NOT BURDEN ANY SOUL
”.BEYOND ITS MEANS

L'ÉDITORIAL

PAR LE GRAND PENSEUR
ARABE PROFESSEUR
ALI MOHAMED
EL SHORAFAA
EL HAMADY

LE PÈLERINAGE ET LE SACRIFICE ENTRE LES FATWAS ARBITRAIRES ET LA VOIE DU SAINT CORAN

RÉSUMÉ

DANS CET ÉDITORIAL PUBLIÉ DANS LE NUMÉRO 41 DE LA REVUE "AL ARABE DE RECHERCHES ET D'ÉTUDES", LE PROFESSEUR ALI MOHAMED EL SHORAFAA EL HAMADY ÉVOQUE LES RITES DU PÈLERINAGE ET DU SACRIFICE À LA LUMIÈRE DE LA VOIE DIVINE AUTHENTIQUE, TELLE QU'EXPOSÉE DANS LE SAINT CORAN. IL AFFIRME QUE DIEU, LE TRÈS-HAUT, A ÉTABLI UNE CONSTITUTION COMPLÈTE POUR LA NATION ISLAMIQUE — LE SAINT CORAN — QUI DOIT ÊTRE NOTRE SEULE RÉFÉRENCE. CE TEXTE SACRÉ CONSTITUE UN MODE DE VIE INTÉGRÉ, OFFRANT DES RÉPONSES DÉFINITIVES À TOUTES LES QUESTIONS .DE LA VIE

LORSQUE DES DIVERGENCES SURGISSENT À PROPOS DE PRESCRIPTIONS CLAIRES DU CORAN, CELA RÉVÈLE UNE DISTORSION DU DISCOURS RELIGIEUX, NOURRIE PAR DES RÉCITS DOUTEUX, DES INFLUENCES ISRAÉLITES ET DES FATWAS INFONDÉES. AINSI, NOUS EN VENONS À IGNORER LES DROITS DE DIEU SUR NOUS, LA FINALITÉ DE SES PRESCRIPTIONS, ET LA SAGESSE DERRIÈRE LEUR LÉGISLATION. CETTE PROBLÉMATIQUE S'APPLIQUE PARTICULIÈREMENT AUX OBLIGATIONS TEMPORAIRES, COMME LE JEÛNE DU MOIS DE RAMADAN, LE PÈLERINAGE (HAJJ) ET LE SACRIFICE .(UDHIYAH)

LES OBLIGATIONS TEMPORAIRES
LE PROFESSEUR EL SHORAFAA EL HAMADY EXPLIQUE QUE LE NOMBRE DE MUSULMANS DEVIENNENT INSENSIBLES AUX DROITS DE DIEU SUR EUX, À LA RAISON D'ÊTRE DE CES DROITS, ET À LA SAGESSE QUI SOUS-TEND LEUR LÉGISLATION. CETTE ATTITUDE SE MANIFESTE NOTAMMENT DANS LES CONTROVERSES QUI SURGISSENT À L'APPROCHE DE CERTAINES OBLIGATIONS TEMPORAIRES TELLES QUE LE JEÛNE DU MOIS DE RAMADAN OU LE PÈLERINAGE. ET POURTANT, DIEU A EXPOSÉ CES PRESCRIPTIONS DANS SON LIVRE SAINT DE FAÇON CLAIRE ET SANS ÉQUIVOQUE. MALGRÉ CELA, CERTAINS CHERCHENT À IMPOSER DES .DIFFICULTÉS AUX CROYANTS
LES OBLIGATIONS CONDITIONNELLES
IL POURSUIT EN DÉNONÇANT LES TENTATIVES DE CERTAINS À ÉRIGER DES PRESCRIPTIONS CONDITIONNELLES — VOIRE MÊME DES ACTES RECOMMANDÉS (SUNNA) — EN DEVOIRS ABSOLUS, IMPOSANT AINSI AUX GENS CE QUE DIEU N'A JAMAIS ORDONNÉ. LE TRÈS-HAUT DIT : EN EFFET DANS SON LIVRE
DIEU N'IMPOSE À AUCUNE ÂME UNE CHARGE « SUPÉRIEURE À SA CAPACITÉ » (SOURATE AL-.BAQARA, LA VACHE ,VERSET 286)
AINSI, LE PÈLERINAGE (HAJJ) N'EST OBLIGATOIRE QUE POUR CELUI QUI EN A LES MOYENS, TOUT COMME LE SACRIFICE N'EST PRESCRIT QU'EN CAS DE CAPACITÉ. CES ACTES RESTENT CONDITIONNÉS PAR LA POSSIBILITÉ .RÉELLE DE LES ACCOMPLIR
À PROPOS DES FATWAS EXTRÉMISTES : LE CAS DU POULET
CONCERNANT CERTAINES FATWAS EXTRÉMISTES, EL SHORAFAA CRITIQUE LES AVIS RELIGIEUX QUI PRÉTENDENT QU'IL EST PERMIS À UN MUSULMAN DE SACRIFIER UN POULET S'IL NE POSSÈDE RIEN D'AUTRE. IL REJETTE CES JUGEMENTS EN RAPPELANT QUE LA VOIE DE DIEU REPOSE SUR LA MISÉRICORDE ET L'ÉQUILIBRE, NON SUR L'EXAGÉRATION. LA :RÈGLE EST SIMPLE
DIEU N'IMPOSE À AUCUNE ÂME QUE CE « » .QU'ELLE PEUT SUPPORTER
LE SACRIFICE N'EST PAS OBLIGATOIRE POUR TOUS
IL INSISTE ENSUITE SUR UN POINT FUNDAMENTAL , SI UN MUSULMAN NE DISPOSE PAS DES MOYENS NÉCESSAIRES AU SACRIFICE, IL N'EST PAS TENU DE LE FAIRE. DANS CE

CAS, IL S'AGIT D'UNE SUNNA ET NON D'UNE OBLIGATION. EL SHORAFAA CITE À L'APPUI : PLUSIEURS VERSETS DU CORAN
ALLAH N'IMPOSE À UNE ÂME QUE CE QU'ELLE « PEUT SUPPORTER. ELLE SERA RÉCOMPENSÉE POUR LE BIEN QU'ELLE AURA FAIT ET PUNIE POUR LE MAL QU'ELLE AURA COMMIS .SEIGNEUR ! NE NOUS EN VEUX PAS SI NOUS AVONS OUBLIÉ OU FAILLI ! SEIGNEUR ! NE NOUS FAIS PAS PORTER LE FARDEAU DONT TU AS CHARGÉ CEUX QUI NOUS ONT PRÉCÉDÉS. SEIGNEUR ! NE NOUS FAIS PAS SUPPORTER AU-DELÀ DE NOS CAPACITÉS. VEUILLE NOUS ACCORDER TA CLÉMENCE, PARDONNE-NOUS ET ACCUEILLE-NOUS DANS TON (INFINIE) MISÉRICORDE. TU ES NOTRE MAÎTRE, FAIS-NOUS DONC TRIOMPHER DU PEUPLE MÉCRÉANT ! (SOURATE AL-BAQARA,LA VACHE , VERSET 286)
DIEU DIT: « QUE L'HOMME AISÉ DÉPENSE SELON SA FORTUNE, ET QUE CELUI DONT LES RESSOURCES SONT LIMITÉES DÉPENSE SELON CE QU'ALLAH LUI A ACCORDÉ. ALLAH N'IMPOSE À PERSONNE PLUS QUE CE QU'IL LUI A DONNÉ. ALLAH VOUS FACILITERA LA TÂCHE APRÈS LES ÉPREUVES".(SOURATE AT-TALAQ,)LE DIVORCE(, .VERSET 7
L'ARROGANCE DANS L'ÉMISSION DES FATWAS
LE PROFESSEUR DÉNONCE AUSSI L'ARROGANCE DE CERTAINS QUI ÉMETTENT DES FATWAS CONTREDISANT L'ESPRIT DU MESSAGE DIVIN. IL SOULIGNE QUE DIEU N'EXIGE PAS DE SES SERVITEURS CE QU'ILS SONT INCAPABLES DE FAIRE. L'ISLAM VÉRITABLE SE DISTINGUE PAR LA MISÉRICORDE, LA FACILITÉ ET LA BIENVEILLANCE. DÉTOURNER CE MESSAGE PAR DES JUGEMENTS SÉVÈRES OU DES INTERPRÉTATIONS EXCESSIVES EST, SELON .LUI, UNE FORME DE TRAHISON SPIRITUELLE
ENTRE DROITURE ET CAPACITÉ
EN CONCLUSION, EL SHORAFAA EL HAMADY : RAPPELLE UNE DISTINCTION ESSENTIELLE
IL FAUT DIFFÉRENCIER LA DROITURE DANS LA VOLONTÉ DE SE SOUMETTRE À DIEU — QUI EST UNE OBLIGATION SPIRITUELLE — ET L'APPLICATION PRATIQUE DES PRESCRIPTIONS RELIGIEUSES, LAQUELLE DÉPEND DE LA CAPACITÉ RÉELLE DE CHACUN. CETTE CAPACITÉ EST UN FONDEMENT DANS TOUTES LES FORMES D'ADORATION : LE HAJJ, LA ZAKAT, LE SACRIFICE, ETC. CELUI QUI EST EN MESURE DE LES ACCOMPLIR RECEVRA UNE

«مدينة مستقبل مصر الصناعية»..

خطوة واعدة في حلم بناء اقتصاد متنوع ومستدام

سلط افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي، للمرحلة الأولى من «مدينة مستقبل مصر الصناعية»، الضوء على نجاح جديد تخطوه مصر نحو بناء اقتصاد قوى ومتنوع ومستدام، حيث أشاد خبراء وسياسيون بالخطوة معتبرين أنها تمثل إنجازًا وطنيًا كبيرًا، وأنها دافع لتطوير الصناعة المصرية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.

عبد الغني دياب - مركز العرب

مصر القدرة والتنيمة

بدوره، صرح السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأن الحفل تضمن عرضًا لفيلم تسجيلي بعنوان "مستقبل مصر القدرة والتنمية"، كما ألقى العقيد الدكتور بهاء الغنام، المدير التنفيذي لجهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة»، كلمة تناول فيها أبرز أنشطة ومشروعات الجهاز، مستعرضًا تطورات مشروع «مدينة مستقبل مصر الصناعية" المتخصصة في مجال التصنيع الزراعي، واستهداف استصلاح 4،5 مليون فدان، بما في ذلك اضافة 800 ألف فدان مستصلحة للرقعة الزراعية المصرية بحلول شهر سبتمبر 2025، ليصبح إجمالى الأراضي القابلة للزراعة في مصر 13،5 مليون فدان بحلول عام 2027، لضمان تحقيق الأمن الغذائي وزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية والغذائية، وتقليل فاتورة استيراد مصر للسلع الغذائية، التي تبلغ سنويًا حوالي 20 مليار دولار.

وتطرقت الكلمة إلى جهود الجهاز في تطوير قطاع الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية، إلى جانب أنشطته في التعدين واستغلال الموارد المحجرية الواقعة في الأراضي التابعة له، وقيام الجهاز بطرح 30٪ من أسهم الشركات التابعة له في البورصة لتوسيع قاعدة المشاركة الفعالة والاستفادة من ثمار التنمية، آخذًا في الاعتبار أن حجم أعمال الشركات التابعة للجهاز في المجالات المختلفة (النقل - توزيع الكهرباء - الميكنة الزراعية - البتروكيماويات - مقاولات وحفر الآبار - السلع الوسيطة) يبلغ حوالي 100 مليار جنيه سنويًا، كما تم استعراض نشاط الجهاز في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة والتحول الرقمي، وإنشاء صوامع تخزين الغلال، ومجمع ثلاجات لتبريد وتجميد المحاصيل، ومصنع للمجففات وآخر للأعلاف.

موسم حصاد واعد

وخلال الفعالية، شهد الرئيس السيسى، عبر تقنية

"الفيديو كونفرانس"، افتتاح موسم الحصاد في عدة قطاعات زراعية، شملت حصاد القمح بقطاع الجنوب (شرق العوينات)، وحصاد بنجر السكر بقطاع الجنوب (أسوان)، وحصاد بنجر السكر بقطاع السادات، إلى جانب افتتاح مقر جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة» بألماظة.

جهود ملموسة لتطوير قطاع القمح

وأشار السفير محمد الشناوى، المتحدث الرسمي، إلى أن فعاليات الحفل تضمنت أيضًا كلمة للدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، تناول خلالها وضع الاحتياطي الاستراتيجي لضمان تحقيق الأمن الغذائي، وتسويق القمح المحلي خلال عام 2025 وزيادة السعات التخزينية وأسعار التوريد، وجهود الوزارة في التوسع بالأسواق والمعارض، بما في ذلك زيادة أعداد أسواق اليوم الواحد، والجهود المبذوله لزيادة منافذ البيع التي توفر السلع لحوالي 70 مليون مواطن، والاستعداد للمواسم والأعياد.

كما ألقى اللواء محمد الزملوط محافظ الوادي الجديد، كلمة تضمنت استعراضًا للجهود المبذولة في المحافظة لتطوير البنية الأساسية، والموقف التنفيذي لمشروع حياة كريمة، والجهود المبذولة لتطوير صناعة التمور، وكذا تطورات التوسع الأفقي في مجال الزراعة، وجهود توصيل الغاز الطبيعي، وإنشاء جامعة الوادي الجديد ومجمع المصالح الحكومية للخدمات الذكية، حيث قام الرئيس، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، بافتتاح المجمع، كما تم عرض فيلم تسجيلي عن محافظة الوادي الجديد وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس السيسى، قام بعد ذلك بإزاحة الستار عن لوحة تذكارية إيذانًا بافتتاح المرحلة الأولى من «مدينة مستقبل مصر الصناعية» بمحور الشيخ زايد بمحافظة الجيزة، ثم قام بجولة تفقدية، تضمنت تفقد ثلاجات التخزين، ومصنع للعلف، ومصنع للمجففات، وصولًا إلى منطقة الصوامع.

وفي طريقه إلى مزرعة الخير لمشاهدة حصاد القمح، تفقد الرئيس السيسى -جـوًا- المشروع الجديد لـ «مدينة مستقبل مصر»، كما استمع إلى شرح بالمزرعة حول منتجاتها من قبل العقيد الدكتور بهاء الغنام، ثم توجه الرئيس بعد ذلك إلى مقر الإدارة المركزية لجهاز «مستقبل مصر»، حيث تم التقاط صورة تذكارية له مع كبار المسؤولين والضيوف والعاملين بالمركز.

إشادات برلمانية وسياسية

ومن جهتها، أشادت النائبة إيفلين متى، عضوة لجنة الصناعة بمجلس النواب، بافتتاح الرئيس السيسي المرحلة الثانية من بدء موسم حصاد القمح 2025، بمشروعات جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة» بالدلتا الجديدة وعدد من المحافظات.

وأكدت متى في بيان صحفي لها، أن الرئيس السيسي يولي أهمية كبيرة بقطاع الزراعة ، لما يمثله من أهمية كبيرة، ولعل محصول القمح من أهم السلع الاستراتيجية

التي تولي الدولة المصرية اهتمامًا شديدًا به، بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من محصول القمح، بدلًا من استيراده من الخارج بالعملة الصعبة.

وأشارت عضوة لجنة الصناعة بمجلس النواب إلى أن مشروع «مستقبل مصر» من أهم المشروعات الرئاسية التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي لمصر من السلع الاستراتيجية، وعلى رأسها محصول القمح، كما أنه يستهدف التوسع في استصلاح الأراضي الصحراوية بهدف الاستفادة منها لزراعتها وزيادة المساحات المنزرعة منها.

وأوضحت أن القيادة السياسية ممثلة في الرئيس السيسي، تستهدف من خلال إقامة مثل هذه المشروعات القومية الزراعية توفير مزيد من فرص العمل للشباب وزيادة إنتاجية مصر من محصول القمح، بحيث تتحول مصر بعد ذلك من دولة مستوردة للقمح إلى دولة مصدرة له.

مستقبل زراعي متكامل

وفي سياق متصل، قال السفير ياسر البخشوان، نائب رئيس الاتحاد العربي للفنادق والسياحة للعلاقات والتعاون الدولي، التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية، إن مشروع مدينة «مستقبل مصر» الصناعية يُعدّ أحد أبرز المشروعات القومية التي تُجسد رؤية الدولة بقيادة الرئيس السيسي نحو بناء مستقبل زراعي وصناعي متكامل يعتمد على الابتكار والاستدامة.

وأضاف البخشوان، في بيان، أن افتتاح هذه المشروعات القومية الكبرى يعمل على بناء الثقة الوطنية، وتعزيز الانتماء، وتمكين المواطن من الشعور بأن الدولة تتحرك فعليًا لتأمين مستقبله وتحقيق طموحاته، موضحًا أن المشروع يُمثل طفرة نوعية في ملف الزراعة الحديثة، من خلال التوسع في استصلاح الأراضي باستخدام أحدث نظم الري والتقنيات الزراعية، بما يُسهم في زيادة الإنتاج المحلي من المحاصيل الاستراتيجية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، بما يعود بالنفع المباشر على الاقتصاد الوطني والمواطن المصري.

وأوضح أن مشروع «مستقبل مصر» لا يقتصر فقط على الإنتاج الزراعي، بل يشمل توفير الآلاف من فرص العمل، وتحقيق تنمية متكاملة في مناطق جديدة، وربطها بشبكات الطرق والبنية التحتية، ما يدعم توجه الدولة نحو خلق مجتمعات عمرانية وزراعية حديثة، مؤكدًا أن هذا المشروع يُشكل جزءًا من المشروع الأكبر للدولة وهو «الدلتا الجديدة»، والذي يُعد من أهم المشروعات التنموية في الشرق الأوسط، ويقع في موقع جغرافي استراتيجي على امتداد محور الضبعة، ما يُتيح سهولة نقل المنتجات الزراعية إلى مختلف المحافظات والأسواق.

وأكد أن المشروع يُسهم في بناء منظومة متكاملة للإنتاج والتصنيع الزراعي، ويُعزز من قدرة الدولة على

مواجهة التحديات العالمية المتعلقة بسلاسل الإمداد وارتفاع أسعار الغذاء.

«مستقبل مصر» من أهم المشروعات القومية

وعطفًا على ما سبق، ثمن النائب اللواء أحمد العوضي، رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، النائب الأول لرئيس حزب «حماة الوطن»، افتتاح الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، المرحلة الثانية من بدء موسم حصاد القمح 2025، بمشروعات جهاز «مستقبل مصر للتنمية المستدامة» بالدلتا الجديدة، وعدد من المحافظات، مؤكدًا أن المشروع من أهم المشروعات القومية الكبري التي تحظى باهتمام رئاسي، باعتباره سيكون بمثابة سلة غذاء العالم، فضلًا عن مساهمته في تحقيق اكتفاء ذاتي بنحو 75 % مما نستورده من المنتجات الزراعية.

وقال رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب، إن مشروع «مستقبل مصر»، قاطرة مصر الزراعية، وباكورة مشروع «الدلتا الجديدة» لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتصدير الفائض إلى الخارج، بما يسهم في تقليل فاتورة الاستيراد بتوفير العملة الصعبة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، التي تركز على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة.

وأكد النائب الأول لـ «حماة الوطن» أهمية حديث الرئيس السيسي، خلال افتتاح المرحلة الثانية عن تعاون الجميع، في إشارة إلى المواطنين والحكومة للعمل علي زيادة الإنتاج وتوفير الآلاف من فرص العمل للشباب والأسر المصرية، لافتًا إلى أن تحقيق الأمن الغذائي دائمًا ما كان على رأس أولويات أجندة الدولة المصرية، فهو أحد المكونات الرئيسية للأمن الاستراتيجي القومى، فضلًا عن أهمية الأمن الغذائي المستدام، الذي يعد ركيزة الأمن القومي المصري.

وأشاد النائب اللواء أحمد العوضي، برؤية الرئيس السيسي للاستفادة من مشروع «مستقبل مصر الزراعية»، وذلك من خلال فتح آفاق أوسع لمشروعات أخرى، مثل التصنيع الزراعي وإنشاء مصانع عدة، ومجمعات مثل مجمع الصوامع لاستيعاب خيرات مصر من القمح ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية، مؤكدًا أن المشروع العملاق سيسهم في تحقيق مصر للاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية، والاتجاه نحو تصدير المنتجات الزراعية.

واختتم العوضي تصريحاته بالتأكيد على أن الرئيس السيسي حريص على إحداث طفرة تنموية واقتصادية وزراعية في البلاد، بهدف انتشال مصر من كل أزماتها والتخطيط بقوة والانطلاق نحو الجمهورية الجديدة، لافتًا إلى أن القطاع الزراعي واستصلاح الأراضي الصحراوية شهد دعمًا غير مسبوق من القيادة السياسية، لتحقيق الأمن الغذائي في مصر، باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الأمن القومي المصري.

«ستارغيت في الإمارات»..

تكنولوجيا عالمية وتحالفات اقتصادية عملاقة

نجحت دولة الإمارات العربية في جذب استثمارات هائلة بقطاع الذكاء الاصطناعي خلال الفترة الأخيرة، وهو ما يؤهلها لتكون واحدة من أكثر دول العالم تطورًا في هذا الحقل، حيث شهد رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، توقيع شراكة استراتيجية لإطلاق مشروع مركز بيانات الذكاء الاصطناعي «ستارغيت الإمارات»، من خلال التعاون بين «جي 42» وعدد من الشركات الرائدة عالميًا في مجال حلول الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة.

أبوظبي- مركز العرب

إطلاق مشروع «ستارغيت الإمارات»

وأعلنت مجموعة من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا ضمت شركة «جي 42» و «أوبن إيه آي» و «أوراكل» و «نفيديا» و «مجموعة سوفت بنك» و «سيسكو»، عن إطلاق مشروع «ستارغيت الإمارات»، وذلك في خطوة تاريخية نحو تعزيز الذكاء الاصطناعي وتعميق التعاون الدولي. ويعدّ هذا المشروع تجمعًا حوسبيًا متطورًا للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي بسعة قدرها 1 غيغاواط، وسيُقام في مقر مجمع الذكاء الاصطناعي الإماراتي - الأميركي الجديد في أبوظبي بسعة تصل إلى 5 غيغاواط.

ويتولى بناء «ستارغيت الإمارات» شركة «جي 42»، بينما ستتولى شركتا «أوبن إيه آي» و«أوراكل» إدارة تشغيله، كما تشارك شركة «سيسكو» بتوفير أنظمة الأمان ذات الثقة الصفرية وبنية الاتصال الداعمة للذكاء الاصطناعي، إضافة إلى مجموعة «سوفت بنك»، وشركة «نفيديا» التي ستزود المشروع بأحدث أنظمتها من طراز «غريس بلاكوويل جي بي 300».

بنية تحتية متطورة وقدرات فائقة

ويهدف المشروع إلى توفير بنية تحتية متطورة وقدرات حوسبة على مستوى الدولة، مع تقليل زمن معالجة البيانات لضمان تقديم حلول ذكاء اصطناعي تلبي متطلبات عالم يشهد نموًا متزايدًا في هذا المجال. ومن المتوقع بدء تشغيل أول تجمع حوسبي بقدرة 200 ميغاواط في عام 2026.

ويؤسس مشروع «ستارغيت الإمارات» قاعدة متينة للذكاء الاصطناعي القابل للتوسع والموثوق به، وسيسرع من وتيرة الاكتشافات العلمية ويدفع عجلة الابتكار عبر قطاعات متعددة تشمل الرعاية الصحية والطاقة والمالية والنقل، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي المستقبلي والتنمية الوطنية.

وكان قد أعلن خلال أيام مضت في أبوظبي عن إنشاء مقر مجمع الذكاء الاصطناعي الإماراتي-«الأمريكي»الجديد الذي سيحتضن مشروع «ستارغيت

الإمارات»، وذلك بحضور الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات، ودونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

ويأتي هذا المشروع في إطار شراكة جديدة أطلقتها حكومتا دولة الإمارات والولايات المتحدة تحت اسم «شراكة تسريع الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة ودولة الإمارات»، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة لتطوير ذكاء اصطناعي آمن وموثوق ومسؤول يعود بفوائد طويلة الأمد على الإنسانية. وضمن هذا الإطار، ستقوم الجهات الإماراتية بتوسيع استثماراتها في البنية التحتية الرقمية داخل الولايات المتحدة، من خلال مشاريع مثل «ستارغيت الولايات المتحدة»، تماشيًا مع سياسة «أميركا أولًا للاستثمار» التي تم الإعلان عنها مؤخرًا.

مجمع الذكاء الاصطناعي الإماراتي - الأمريكي

ويمتد مقر مجمع الذكاء الاصطناعي الإماراتي - الأميركي الجديد على مساحة 10 أميال مربعة، مما يجعله أكبر منشأة من نوعها خارج الولايات المتحدة، وسيزوّد المجمع مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي وموارد الحوسبة الإقليمية بقدرة تصل إلى 5 غيغاواط، وسيتم تشغيل المنشأة باستخدام الطاقة النووية والطاقة الشمسية والغاز الطبيعي لتقليل الانبعاثات الكربونية، كما سيضم متنزهًا علميًا يهدف إلى تعزيز الابتكار وتطوير المواهب وبناء بنية تحتية مستدامة للحوسبة.

وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كنموذج فريد في المنطقة، يطمح إلى لعب دور قيادي لا يقتصر على الاستخدام؛ بل يمتد إلى التطوير والتأثير العالمي، فبينما تتنافس الدول الكبرى على الريادة في هذا المضمار، تشق الإمارات طريقها بثبات، مستندة إلى رؤية استراتيجية بعيدة المدى واستثمارات ضخمة في البنية التحتية الرقمية والبحث العلمي.

ويأتي دخول الإمارات إلى سباق الذكاء الاصطناعي كخيار سيادي واعٍ، يعكس إدراكها العميق لطبيعة التحولات العالمية وأهمية امتلاك أدوات المستقبل، ذلك أن الدولة لا تكتفي باعتماد التقنيات الأجنبية، إنما تعمل على تطوير نماذجها الخاصة، وهو التوجه

الذي يعكس تطلعًا إلى ترسيخ استقلالية رقمية وتعزيز القدرة التنافسية في سوق التقنية العالمية.

بناء شراكات استراتيجية مع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية

لم تقتصر الطموحات الإماراتية على الجانب البحثي فقط، بل امتدت إلى بناء شراكات استراتيجية مع كبرى شركات التكنولوجيا العالمية، مع العمل على تأسيس مراكز بيانات ضخمة ومجمعات حوسبة عالية الكفاءة، ما يرسّخ مكانتها كمركز إقليمي وعالمي لصناعة الذكاء الاصطناعي.

في هذا السياق، يُبرز تقرير لـ «بلومبيرغ» إطلاق إحدى الجهات البحثية الإماراتية نموذج ذكاء اصطناعي جديدًا باللغة العربية، وصفه بـ»القوي»؛ في محاولة للحفاظ على تقدمها التكنولوجي على منافسيها في الشرق الأوسط.

وتم تدريب النظام الجديد، المسمى **«Falcon Arabic»**، على مجموعة بيانات تشمل اللغة العربية الفصحى واللهجات الإقليمية.

ويؤكد معهد الابتكار التكنولوجي (**TII**)، المجموعة التي تتخذ من أبوظبي مقرًا لها، أن النظام الجديد يُضاهي أداء نماذج يصل حجمها إلى عشرة أضعاف حجمه.

كما أطلق المعهد نموذج «فالكون إتش 1»، وهو نموذج صغير الحجم، يتفوق في أدائه على خيارات مماثلة الحجم من شركتي «ميتا بلاتفورمز» و»مجموعة علي بابا».

ويشير التقرير إلى أنه «في الشرق الأوسط، كما في أسواق أخرى، تُعيد الشركات النظر في جدوى التكلفة الباهظة لبناء نماذج ذكاء اصطناعي متطورة من الصفر».

وتشير إصدارات «فالكون الجديدة» إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تُنافس بقوة على البقاء في سباق الذكاء الاصطناعي.

طفرة في مجال الذكاء الاصطناعي

تمضي الإمارات قدمًا في استغلال الطفرة الحالية في مجال الذكاء الاصطناعي بوسائل تتجاوز تطوير النماذج فقط. فقد أعلنت شركة **«G42»** مؤخرًا عن خطط لبناء مجمع بيانات بسعة 5 غيغاواط في أبوظبي، بالتعاون مع عدة شركات أميركية.

كما دخلت **«MGX»** في تعاون مع شركة «إنفيديا» وشركات فرنسية لإنشاء ما يُقال إنه سيكون أكبر مجمع لمراكز بيانات الذكاء الاصطناعي في أوروبا.

وقد قام **«MGX»** أيضًا بدعم مطوري الذكاء الاصطناعي في الولايات المتحدة، بمن فيهم شركة **«OpenAI»** و**«xAI»** التابعة لإيلون ماسك.

3 مليارات دولار بختام «اصنع في الإمارات 2025»

وفي سياق متصل، اختتمت اليوم فعاليات الدورة الرابعة من منصة «اصنع الإمارات»، بمشاريع صناعية تتجاوز قيمتها 11 مليار درهم (حوالي 3 مليارات دولار).

وعقد الحدث الصناعي الأبرز على مستوى دولة الإمارات، لمدة 4 أيام في مركز أبوظبي الوطني للمعارض تحت شعار «تسريع الصناعات المتقدمة»، واستضافته وزارة الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتية بالتعاون مع وزارة الثقافة، ومكتب أبوظبي للاستثمار، وأدنوك، وبتنظيم من مجموعة شركة مركز أبوظبي الوطني للمعارض، وذلك وسط مشاركة محلية ودولية واسعة، وعروض متميزة من كبرى الشركات الصناعية والتكنولوجية ورواد الابتكار.

وتعدّ الدورة الرابعة من منصة «اصنع في الإمارات» والمعرض المصاحب لها، الأبرز والأشمل مقارنة بالدورات السابقة، حيث أقيمت على ما يصل إلى 68 ألف متر مربع من المساحات المخصصة للمعارض وتجاوز عدد الحضور 122 ألف زائر ومشارك، ما يمثل أكثر من 20 ضعف عدد زوار الدورة الثالثة.

وبهذه المناسبة، قال الدكتور سلطان بن أحمد الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي: «يشهد القطاع الصناعي في دولة الإمارات نهضة حقيقية تحقق أثرًا ممتدًا يشمل جميع القطاعات، وأهمها التجارة والاقتصاد، وحققت الدورة الرابعة من (اصنع في الإمارات) إنجازات غير مسبوقة»، بحسب وكالة أنباء الإمارات الرسمية.

وأضاف: «بدأ العالم يشهد عصرًا صناعيًا جديدًا، تُقوده الأفكار، وتُسرّعه التكنولوجيا، وتحدد ملامحه المرونة والقدرة على الاستجابة بسرعة لمختلف المتغيرات، وأصبحت الصناعة تسهم في خلق قيمة اقتصادية إضافية، وتحسّن الإنتاجية، وتوفر فرص العمل، وتخلق بنية تحتية متطورة ومرنة، وتبني قاعدة إنتاجية لزيادة الصادرات، وتعزز الناتج المحلي الإجمالي، والدول التي تمتلك قاعدة صناعية قوية، تتمتع بنمو اقتصادي مستدام، وتضمن مستقبلًا مزدهرًا ومشرقًا، وتسهم في تقدم المجتمعات وتطورها، والاستثمار في التصنيع هو استثمار في الاقتصاد المتقدم، وكل استثمار في القطاع الصناعي، يحقق مردودًا مضاعفًا، من خلال تحفيز نمو القطاعات ذات الصلة، لذا فإن منصة «اصنع في الإمارات» تمثل البوابة نحو تعزيز قدرات قطاعنا الصناعي، ونحن مستمرون في تطوير هذه المنصة، وتوسيع نطاق أثرها، وزيادة مساهمتها في استقطاب الشركات الصناعية الكبرى، وتوطين المنتجات الاستراتيجية، وبناء قاعدة صناعية معرفية تنافسية، بما يرسّخ مكانة دولة الإمارات شريكًا عالميًا في صناعة المستقبل.

الحجاج على عرفات..

خدمات واسعة لنزلاء البيت الحرام وعقوبات صارمة ضد المخالفين

توافد آلاف من حجاج بيت الله الحرام على مكة المكرمة خلال الأيام الماضية استعدادًا لانطلاق موسم الحج، حيث أطلقت الحكومة السعودية حزمة موسعة من الخدمات لخدمة ضيوف بيت الله الحرام، والتي تزامنت معها إجراءات صارمة ضد المخالفين، والتي وصلت إلى توقيع مبالغ ضخمة كغرامات على مخالفي إجراءات تنظيم الموسم المقدس.

الرياض - مركز العرب

منظومة تسهيلات متكاملة للحجاج

تواصل الهيئة العامة للعناية بشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي تقديم خدماتها لضيوف الرحمن خلال موسم حج هذا العام 1446هـ، عبر منظومة متكاملة من التسهيلات، من خلال تهيئة السالم والمصاعد الكهربائية لتسهيل حركة أكثر من 200 ألف من القاصدين في الساعة الواحدة، مما يضمن انسيابية التنقل داخل المسجد الحرام وساحاته بكل يسر وسهولة.

وتتوزع أكثر من 220 سلمًا كهربائيًا في أنحاء المسجد الحرام، في التوسعة السعودية الثانية بعدد 56 سلمًا، والمسعى 122 سلمًا، ودورات المياه 14 سلمًا، بالإضافة إلى مداخل المسجد الحرام من نفق السوق الصغير 20 سلمًا، جميعها تعمل بكفاءة عالية تحت مختلف الظروف التشغيلية، بما يسهم في تقديم أرقى مستويات الخدمة لضيوف الرحمن، ويتوفر 29 مصعدًا في أرجاء المسجد الحرام تتركز في المسعى بعدد 9 مصاعد، والتوسعة السعودية الثانية 4 مصاعد، ودورات المياه 5 مصاعد، وبدروم الساحات ونفق السوق الصغير بعدد 4 مصاعد، إضافة إلى المباني المشغلة للمسجد الحرام بعدد 7 مصاعد.

وأولت الهيئة اهتمامًا بالصيانة الدورية لهذه المنظومات التشغيلية لضمان استمرار عملها بشكل آمن وفعّال، إلى جانب تزويدها بوسائل السلامة والحماية التي تمنع وقوع الحوادث، وتحقق أعلى معايير الأمان.

خدمة الشرائح الإلكترونية الفورية لضيوف الرحمن

في إطار جهودها المتواصلة لتقديم تجربة حج استثنائية وميسرة لضيوف الرحمن، كشفت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية في المملكة العربية السعودية، بالتعاون مع وزارة الداخلية ومقدمي خدمات الاتصالات المرخصين، عن إتاحة خدمة استخراج شرائح الاتصال الرقمية (**eSIM**) لحجاج الخارج مباشرة من تطبيقات مقدمي الخدمات.

وتأتي هذه المبادرة ضمن جهود المملكة المستمرة في تسخير التقنية لخدمة الحجاج، وتمكينهم من تفعيل خطوط الاتصال الخاصة بهم بسهولة ويسر فور وصولهم، دون الحاجة إلى زيارة مراكز الخدمة أو انتظار تسلم الشرائح التقليدية. ويضمن هذا التسهيل للحجاج تواصلًا سلسًا مع ذويهم، ووصولًا فوريًا إلى الخدمات الرقمية المتوفرة طوال مدة إقامتهم في المملكة.

اتصال فوري من لحظة الوصول

تتيح الخدمة الجديدة للحاج المسجل في موسم الحج هذا العام أن يبدأ عملية استخراج الشريحة الرقمية من خلال تطبيق مقدم الخدمة المحلي الذي يفضله، ولا تتطلب هذه العملية زيارة فروع مقدمي الخدمة أو الانتظار للوصول إلى مكان الإقامة.

وبمجرد بدء العملية عبر التطبيق، ستُوثق بطاقة الاتصال وتُفعل رقميًا من خلال التحقق من السمات الحيوية للحاج عبر تطبيق «أبشر»، ويضمن هذا التكامل أن يكون الحاج متصلًا بالإنترنت والشبكة الخلوية من أول لحظة له في أرض المملكة، مما يسهل عليه التواصل مع ذويه والوصول إلى الخدمات الرقمية الحيوية فور وصوله.

لا يحتاج الحاج إلى شراء شريحة فعلية أو زيارة فروع مقدمي الخدمة، إذ يمكن تفعيل شريحة «**eSIM**» عبر تطبيقات مزودي الخدمة ومنصة «أبشر» بعد التحقق من السمات البيومترية، حتى قبل الوصول إلى الأراضي المقدسة أو فور الوصول.

بمجرد التفعيل، تبدأ الشريحة بالعمل فورًا، مما يضمن الاتصال المستمر دون تأخير، وتتيح شريحة «**eSIM**» إمكانية تخزين أرقام متعددة في الجهاز نفسه، مما يسمح للحاج بالاحتفاظ برقمه الأصلي؛ خصوصًا للتواصل مع الأهل في بلده، وتفعيل شريحة «**eSIM**» محلية في السعودية في الوقت نفسه، والتبديل بينهما بسهولة دون الحاجة إلى تغيير الشرائح الفعلية.

وبدلًا من الاعتماد على التجوال الدولي المكلف، يمكن للحاج شراء باقة «**eSIM**» محلية بأسعار معقولة من شركات الاتصالات السعودية - مثل: «**STC**»، و «موبايلي»، و«زين»، وغيرها - أو من مزودي خدمة «**eSIM**» عالميين متخصصين، مما يوفر عليه

الكثير من التكاليف.
وتوفر شركات الاتصالات في السعودية باقات «eSIM» ببيانات عالية السرعة (5G/4G) وتغطية قوية في مواقع الحج الرئيسية - مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والمشاعر المقدسة - مما يسمح للحجاج بالتواصل السلس واستخدام تطبيقات التنقل والتطبيقات الدينية.
باختصار، تقدم شرائح الاتصال الرقمية «eSIM» للحجاج حلًا مريحًا وموثوقًا للاتصال، مما يسمح لهم بالتركيز بنحو كامل في أداء مناسكهم وشعائرهم الدينية دون القلق من تحديات الاتصال التقليدية.
وتأتي خدمة الشرائح الرقمية «eSIM» لحجاج الخارج ضمن الجهود الشاملة التي تبذلها هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية للعناية بضيوف الرحمن، وتأكيدًا لالتزامها بتحسين تجربة المستخدمين عبر تقديم خدمات تقنية رائدة.
وتبرز هذه المبادرة التكامل الفعال بين مختلف الجهات الحكومية ومقدمي الخدمات، الذي يهدف إلى تعزيز الصورة المشرّفة للمملكة في خدمة حجاج بيت الله الحرام، وتقديم تجربة رقمية عصرية تليق بمكانة هذه الشعيرة المقدسة.

الوزير يتفقد المواقع المهمة

وبدوره، تفقد وزير الحج والعمرة السعودي الدكتور توفيق بن فوزان الربيعة، عددًا من المواقع بالمشاعر المقدسة، بالتأكد من جميع الاستعدادات الخاصة باستقبال ضيوف الرحمن لموسم حج هذا العام 1446هـ، والاطلاع على جاهزية المرافق والبنية التحتية، والخدمات المقدمة للحجاج، بما يسهم في تحقيق راحة وسلامة ضيوف الرحمن.
ووقف على جاهزية أبراج كدانة الوادي التي تقدم تحولًا شاملًا في أسلوب إقامة الحاج في منى.
واطّلع على عدد من استعدادات الشركات المقدمة للخدمة في المشاعر المقدسة، شملت معاينة التجهيزات القائمة وخطط الإقامة والتسكين، واستعراض جودة الخدمات المقدمة.
وتفقد عددًا من المشاريع الجديدة التي تنفذها شركة «كدانة» للتنمية والتطوير، لتحسين بيئة المشاعر وتطويرها، وتشمل المشاريع المقرر تدشينها هذا العام مرافق خدمية متطورة تهدف إلى تعزيز كفاءة التشغيل والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للحجاج، التي من ضمنها مشروع إنشاء مستشفى جديد للطوارئ بمشعر منى بسعة 200 سرير، وإنشاء 71 مركزًا إسعافيًا على امتداد مسارات المشاة بالمشاعر المقدسة، فضلًا عن تظليل وتبريد الساحات المحيطة بمسجد نمرة على مساحة 85 ألف متر مربع، وإنشاء 320 مظلة، وتركيب 350 مروحة رذاذ، واستكمال المرحلة الأولى من تطوير منظومة دورات المياه في مشعر منى بإحلال

2116 دورة مياه والاستبدال بها 61 مجمعًا حديثًا من طابقين تضم أكثر من 5600 دورة مياه؛ بهدف رفع كفاءة الخدمات وتوفير بيئة أكثر راحة لضيوف الرحمن، كما انتهت من زراعة 20 ألف شجرة على مساحة 290 ألف متر مربع ضمن مشروع المشاعر الخضراء المتوائمة مع مبادرة السعودية الخضراء، والتي تهدف إلى زيادة المسطحات الخضراء وتلطيف الأجواء.
وتأتي هذه الزيارات التفقدية في إطار التنسيق المستمر بين الجهات الحكومية ذات العلاقة، مثل الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة وشركة كدانة للتنمية والتطوير المطور الرئيسي للمشاعر المقدسة؛ لضمان الجاهزية الشاملة قبل بدء مناسك الحج لهذا العام، وتقديم أفضل تجربة إثرائية وتنظيمية لضيوف الرحمن.

غرامة مالية ضخمة على الحجاج المخالفين

حذرت وزارة الداخلية السعودية من مخالفة أنظمة وتعليمات الحج، مؤكدة أنه «سيتم تطبيق غرامة مالية تصل إلى 20 ألف ريال بحق من يضبط مؤديًا أو محاولًا أداء الحج دون تصريح، وترحيل المتسللين للحج من المقيمين والمتخلفين لبلادهم ومنعهم من دخول المملكة لمدة 10 سنوات».
وأهابت وزارة الداخلية بالجميع «الالتزام بأنظمة وتعليمات الحج، التي تهدف إلى المحافظة على أمن وسلامة الحجاج لأداء مناسكهم بيسر وطمأنينة، والمبادرة بالإبلاغ عن مخالفي تلك الأنظمة والتعليمات عبر الرقم (911) في مناطق مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، والشرقية، والرقم (999) في بقية مناطق المملكة».
وفي سياق متصل، أعلنت وزارة الداخلية عن ضبط قوات أمن الحج بمداخل مدينة مكة المكرمة 7 وافدين و5 مواطنين لمخالفتهم أنظمة وتعليمات الحج بنقلهم 33 مخالفًا لا يحملون تصاريح لأداء الحج.
وأصدرت الوزارة بحق الناقلين والمسهمين والمنقولين قرارات إدارية عبر اللجان الإدارية الموسمية، تضمنت عقوبات بالسجن وغرامات مالية تصل إلى 100 ألف ريال، والتشهير بالناقلين وترحيل الوافدين منهم مع منعهم من دخول المملكة لمدة 10 سنوات بعد تنفيذ العقوبة، والمطالبة بمصادرة المركبات المستخدمة في النقل قضائيًا، ومعاقبة من حاول أداء الحج دون تصريح بغرامة مالية تصل إلى 20 ألف ريال.
ودعت وزارة الداخلية جميع المواطنين والوافدين إلى التقيد والالتزام بأنظمة وتعليمات الحج لينعم ضيوف الرحمن في أداء نسكهم بالأمن والأمان.

ليبيا..

طرابلس غارقة في الفوضي والشارع يطالب بحكومة جديدة والبرلمان يفحص أوراق المرشحين

على وقع تجدد المظاهرات المناهضة لحكومة عبد الحميد الدبيبة في العاصمة الليبية طرابلس، أعلن مجلس النواب عن بدء لجنة فرز ملفات المرشحين لرئاسة الحكومة الجديدة، والتي تضم أعضاء من مجلسي النواب والأعلى للدولة ، في محاولة جديدة لإنهاء الانقسام السياسي في البلاد، وتشكيل حكومة تفرض سيطرتها على كامل التراب الليبي.

طرابلس – مركز العرب

13 اسمًا مرشحًا للحكومة

وبدأت اللجنة في فحص ملفات المرشحين بعد أن تلقت ملفي ترشح جديدين ليضافا إلى الملفات الـ11 السابقة، وهما ملف رئيس جامعة الزاوية عصام أبو خضير، وعبد الكريم مقيق، ومن المقرر أن يناقش المجلس أيضًا تطورات الأوضاع في طرابلس، ومطالب المتظاهرين، إضافة إلى النظر في ملفات المرشحين لرئاسة الحكومة الجديدة.

وبموجب تصريحات برلمانية، فإن اللجنة ستواصل عملها خلال اليومين القادمين لاستكمال دراسة وتقييم ملفات المرشحين، تمهيدًا لإحالتها إلى الجلسة المقررة الثلاثاء، والتي ستُعرض خلالها الأسماء المرشحة بشكل رسمي أمام مجلس النواب لاتخاذ ما يلزم بشأنها.

الفوضى تعم طرابلس

وكان رئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة، قد أكد أن مشروع «ليبيا خالية من الميليشيات والفساد مستمر»، تعليقًا على

الاشتباكات التي شهدتها العاصمة نهاية شهر مايو 2025.

وشهدت طرابلس أعنف اشتباكات منذ سنوات بين «اللواء 444» التابع لوزارة الدفاع، و«جهاز دعم الاستقرار» التابع للمجلس الرئاسي، وأدت إلى مقتل عبد الغني الككلي، القيادي الأبرز للمجموعات المسلحة التي تتمتع بنفوذ كبير في العاصمة منذ عام 2011، وهو ما تسبب في اندلاع اشتباكات بالأسلحة الثقيلة في قلب العاصمة ووسط الأحياء المكتظة بالسكان.

وتسببت الأحداث في اندلاع مظاهرات واسعة في عدد من المدن الليبية على خلفية الاشتباكات، حاولت حكومة الدبيبة قمعها في البداية من خلال التصدي العنيف لها، إلا أنها لم تستطع كبح جماح المتظاهرين الذين طالبوا برحيل الحكومة.

كما أتت تلك التطورات فيما أعلن خالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، بدء «مشاورات» مع البرلمان الليبي، ومقره في الشرق، «لاختيار شخصية وطنية لتشكيل حكومة جديدة».

خلاف جديد بين النواب والدولة

وبرز خلاف علني جديد في ليبيا، الأربعاء، بين المجلس «الرئاسي» ومجلس «النواب» بشأن أحقية واختصاص أيهما في تكليف حكومة جديدة للبلاد، بينما واصل رئيس حكومة الوحدة «المؤقتة»، عبد الحميد الدبيبة، حشد تأييد البلديات لصالحه، وسط ترحيب أميركي وغربي بإعلان البعثة الأممية نتائج لجنتها الاستشارية لحسم الخلاف حول قوانين الانتخابات المؤجلة.

ورحب رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، بدعوة الرئاسة المصرية لحوار وتوافق المؤسسات الليبية، المنبثقة عن الاتفاق السياسي، حول الوصول إلى انتخابات عامة. وقال المنفي في بيان عبر منصة «إكس»: «لحين انتخاب رئيس من الشعب، فإن اختصاص تسمية رئيس الحكومة هو اختصاص المجلس الرئاسي»، وذلك بموجب «تعديل الاتفاق السياسي» بين مجلسي النواب و«الأعلى للدولة»، الذي كان برعاية بعثة الأمم المتحدة، والمضمن بالإعلان الدستوري بموجب التعديل الـ11 لعام 2018.

وكان المنفي قد أكد في لقائه بطرابلس مع بعض النخب الوطنية بالمدينة، ضرورةَ توحيد الصف الداخلي، وتجنيب العاصمة طرابلس الصراع المُسلح،

وتحميل المسؤولية لجميع الأطراف، والعمل على دعم المسار السياسي التوافقي، بوصفه السبيل الأمثل لتحقيق الاستقرار، واستكمال بناء مؤسسات الدولة على أسس الشرعية والديمقراطية.

كما اعتبر المنفى، لدى اجتماعه بوفد من أعيان وحكماء مدينة مصراتة، أن المصالحة الوطنية الشاملة تمثل حجر الزاوية في مشروع بناء الدولة، لافتًا إلى الالتزام المشترك بالعمل على استدامة وقف إطلاق النار.

في المقابل، دعا رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، أعضاء المجلس لعقد جلسة رسمية بمقره في مدينة بنغازي (شرق)، للاستماع إلى برامج جميع المترشحين لرئاسة الحكومة.

ووفقًا لما أعلنه الناطق باسم المجلس، عبد الله بليحق، فقد قرر المجلس أيضًا، في ختام جلسته التي ناقش فيها الأوضاع في العاصمة طرابلس، ومطالب المتظاهرين، وتشكيل حكومة موحدة، إبلاغ البعثة الأممية وسفراء الدول بما سيتخذه بخصوص تشكيل الحكومة، وإخطارهم بالموعد.

وأوضح أنه تم عرض التقرير المقدم من قبل النائب العام بخصوص المرشحين لشغل منصب رئيس الوزراء على المجلس.

كما قرر المجلس مخاطبة حكومة «الاستقرار»، برئاسة أسامة حماد، لتخصيص مبلغ مالي لدعم البلديات المتضررة جراء الأحداث الجارية في غرب البلاد، وعرضه على المجلس، بالإضافة إلى مطالبة النائب العام بالتحقيق في اقتحام مقر جهاز المخابرات بطرابلس.

مباحثات دولية بعد فوضى الميليشيات في طرابلس

في غضون ذلك، قال السفير الروسي، أيدار أغانين، إنه بحث مع رئيسة البعثة الأممية، هانا تيتيه، المستجدات الراهنة، بما في ذلك أحداث طرابلس، ونتائج عمل اللجنة الاستشارية لدى البعثة الأممية

ورحبت السفارة الأميركية بنشر توصيات «اللجنة الاستشارية» للخطوات المقبلة في العملية السياسية، وعدتها فرصة مناسبة لليبيين للانخراط في حوار بناء، واستعادة الزخم نحو مستقبل موحد وسلمي وديمقراطي.

كما رحب بيان صادر عن بعثة الاتحاد الأوروبي، وبعثات دوله، بإصدار الملخص التنفيذي لتقرير اللجنة الاستشارية، ودعا جميع الأطراف إلى وقف التصعيد، وحماية المدنيين، والانخراط في الحوار الذي تيسره البعثة.

من جهته، واصل الدبيبة لقاءاته مع وفود محلية، حيث نقل عن وفدين من أعيان ووجهاء مدينتي ترهونة وزليتن دعمهما الكامل للإجراءات الأمنية التي اتخذتها الحكومة لإعادة الانضباط إلى العاصمة طرابلس، وإنهاء مظاهر التسلّح الموازي، مؤكدين أن بسط سلطة الدولة ومؤسساتها

النظامية «مطلب وطني لا يقبل المساومة».

وتعهد الدبيبة بضمان عدم تكرار المآسي التي عانتها ترهونة في وقت سابق من ويلات سيطرة الميليشيات والفوضى، في أي مدينة ليبية أخرى، مؤكدًا ما وصفه بشراكة حكومته مع المدن الداعمة للاستقرار. لكن قبائل الزنتان ومخاتير المدينة عدّوا المجتمعين مع الدبيبة، لا يمثلون إلا أنفسهم فقط، وطالبوا الأمم المتحدة بانتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، وتشكيل حكومة موحدة.

تيتيه توضِّح موقفها من مساعي تشكيل حكومة جديدة

وبدورها، اعتبرت الممثلة الخاصة للأمين العام رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا هانا تيتيه، أن الحديث عن تشكيل حكومة جديدة يحتاج مسارًا سياسيًا توافقيًا يفضي إلى رئيس وزراء تقبله جميع الأطراف.

وقالت تيتيه في مداخلة تلفزيونية مع قناة «العربية الحدث»: «أدرك أن هناك بعض المؤشرات عن التعاون بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وأنا لا أدلي برأيي حول ذلك لأنني لستُ على علم بما ناقشوه، لكن ما أعرفه أنهم قد أنشأوا عملية أو مسارًا، وأي طرف يريد تغيير الحكومة عليه أن يفكر في ما جرى الاتفاق عليه، فإذا لم يكن هناك احترام للقانون أو العملية فأي حكومة منتخبة ستفتقر إلى الشرعية».

وتابعت أن «مجلس النواب سعى في مرتين لإنشاء حكومة بديلة عن حكومةِ الوحدة الوطنية، ويبدو أن هذه العملية لم تحظَ بقبول كبير، وبالتالي فمن الأهمية بمكان أن أي مبادرة جديدة يقوم بها أي طرف لا يجب أن تكون أحادية، لأنه إذا نظرنا إلى التجارب الماضية فهذا الطريق لن ينجح؛ لذلك نرى أنه من المهم إجراء المشاورات بشأن السبيل الذي يجب انتهاجه ومن خلال المشاورات يمكن التوصل إلى توافق يمكن قبوله مرة أخرى من قبل غالبيه الليبيين».

وأشارت تيتيه إلى أن المجتمع الدولي حاليًا «ما زال يعترف بحكومة الوحدة الوطنية»، متابعة: «نقر بأن حكومة الوحدة الوطنية تواجه مظاهرات ورفض من قبل المدنيين، لا سيما هنا في غرب ليبيا وفي طرابلس، وبالتالي هل هذا الوضع مثالي؟ كلا؛ هل التفويض الأصلي الذي مُنح لحكومة الوحدة الوطنية انتهى؟ وهل بالنسبة لحكومة حماد، وعدم حصوله على اعتراف، هل هذا هو الوضع الراهن؟ نعم».

واعتبرت المبعوثة الأممية أن «المضي في هذا المسار سوف يؤدي إلى المزيد من الانقسامات في ليبيا. وإذا رغب الليبيون في حل يوحد ولا يقسم، يجب إجراء عملية تشاورية، والعمل على التوافق والاتفاق على سبيل المستقبل».

ترحيب عربي وأفريقي بتعيين رئيس جديد للحكومة والجيش يطهر المدن من بقايا التمرد

لقي إعلان رئيس مجلس السيادة السوداني، عبد الفتاح البرهان، تعيين رئيس جديد للحكومة ترحيبًا كبيرًا في أوساط سياسية محلية وإقليمية ودولية، والذي تزامن مع تقدم قوات الجيش السوداني في عدد من المدن وتطهيرها من بقايا ميليشيا الدعم السريع.

الخرطوم - مركز العرب

وكان البرهان قد أصدر مرسومًا دستوريًا يقضي بتعيين كامل الطيب إدريس، رئيسًا جديدًا للحكومة. كما أصدر مرسومًا بتعيين كل من سلمى عبد الجبار المبارك، ونوارة محمد طاهر، عضوتين في «مجلس السيادة»، تمثلان وسط وشرق السودان.

ويأتي إدريس للمنصب بعد أسابيع من تعيين السفير دفع الله الحاج علي، رئيسًا للوزراء لكنه لم يباشر مهامه. ووفق إعلام المجلس، وجّه البرهان الأمانة العامة لـ«مجلس السيادة» والجهات المختصة بالدولة بوضع المرسوم الدستوري موضع التنفيذ.

وأتى إعلان الحكومة السودانية بعد أسابيع من تعبير مجلس الأمن الدولي في مارس الماضي، عن قلقه البالغ إزاء ميثاق وقعته «قوات الدعم السريع» وحلفاؤها حول تشكيل حكومة موازية، محذرًا من أنه قد يؤدي إلى تفاقم الحرب والأزمة الإنسانية في السودان، وكذلك إعلان جامعة الدول العربية وجود حكومة موازية في السودان.

قرارات تتوافق مع الوثيقة الدستورية

ونصت التعديلات الجديدة على الوثيقة الدستورية على تشكيل «مجلس السيادة» من 11 عضوًا، 6 منهم تُعينهم القوات المسلحة، و3 ترشحهم الأطراف الموقعة على «اتفاق جوبا للسلام»، مع تمثيل المرأة وأقاليم السودان.

كما منحت الوثيقة البرهان حق تعيين رئيس الوزراء وإعفائه بعد توصية من السلطة التشريعية الانتقالية. وجرى تمديد الفترة الانتقالية لمدة لا تتجاوز 39 شهرًا ما لم يتم التوصل إلى توافق وطني أو إجراء انتخابات. وسبق أن عيّن البرهان، سلمى عبد الجبار عضوة في «مجلس السيادة» عقب انقلاب أكتوبر (تشرين الأول) 2021، وأعفاها بعد ستة أشهر.

ترحيب أفريقي بالقرار

في أول تعليق رسمي له على تعيين كمال إدريس رئيسًا للوزراء في السودان، رحب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف بهذه الخطوة، واصفًا إياها بأنها تمثل تطورًا مهمًا على طريق تحقيق الحكم الشامل واستعادة النظام الدستوري في البلاد.

وعدّ المسؤول الأفريقي تعيين إدريس يشكّل مؤشرًا إيجابيًا يمكن أن يسهم بصورة ملموسة في الجهود الجارية لإعادة بناء الحكم الديمقراطي في السودان، داعيًا جميع الأطراف السودانية إلى مضاعفة جهودها من أجل إنجاح عملية الانتقال السياسي، بما يضمن أن تكون بقيادة مدنية. ويُعيد هذا الموقف الأمل مجددًا بإمكانية رفع تعليق عضوية السودان في المنظمة، وهي العضوية التي جمدها الاتحاد بعد أن عدّ الإجراءات التي قام بها قائد الجيش الفريق أول عبد الفتاح البرهان في 25 أكتوبر (تشرين الأول) 2021 انقلابًا عسكريًا أطاح بالحكومة الانتقالية المدنية التي كان يرأسها عبد الله حمدوك.

ومحليًا، رحّبت حركة «العدل والمساواة» بزعامة وزير المالية جبريل إبراهيم، بتعيين الرجل، وعدّته خطوةً مهمةً لإنهاء الفراغ التنفيذي المستمر لأكثر من 3.5 سنة، وخطوةً جوهريةً لاستعادة مسار التحول المدني الديمقراطي، لكن القيادي في الحركة نفسها، إدريس لقمة، رفض تعيين كامل إدريس رئيسًا للوزراء، وأعلن أنه سيقاوم تعيينه.

وقال وفقًا لصفحته على منصة «فيسبوك»: «ماذا قدّم كامل إدريس؟!». وأضاف:

«لا يصلح أن يكون رئيس المجلس السيادي والوزراء من جهة واحدة» (يقصد أن البرهان وإدريس من الولاية الشمالية).

الجيش يحقق انتصارات واسعة في الولايات

وفي سياق متصل، حقق الجيش السوداني نجاحات ميدانية واسعة في الولايات والمدن المختلقة، حث أعلن عن سيطرته الكاملة على مدينة الدبيبات بولاية جنوب كردفان، في خطوة جديدة ضمن عملياته العسكرية ضد ميليشيا الدعم السريع.

وكـان الجيش قد أكـد في وقـت سابق، تطهير ولايـة الخرطوم بالكامل من أي وجود لمسلحي الميليشيا، موضحًا في بيان رسمي نُقل عن وكالة أنباء السودان (سونا)، أن عناصر «الدعم السريع» تم طردهم من العاصمة الوطنية ومحيطها بشكل نهائي.

وجـددت القوات المسلحة السودانية التزامها بمواصلة العمليات العسكرية، حتى استعادة السيطرة على كامل الأراضي السودانية، وتطهيرها من عناصر الميليشيا ومَن يساندهم.

ونشرت القوات المسلحة السودانية خريطة محدثة تظهر مواقع سيطرة الحكومة، على خلفية الإعلان عن تطهير كامل ولاية الخرطوم من وجود ميليشيا الدعم السريع.

وجاء فى تعليق القوات المسلحة السودانية على الخريطة: «القوات المسلحة السودانية، والقوات النظامية الأخرى مسنودةٍ بالشعب السودانى، وهى تواصل الليل بالنهار دكًا لأوكار شراذم الميليشيا المجرمة، وتستمر فى عمليات تطهير البلاد من ميليشيا أسرة دقلو الإرهابية، فى طريق إنهاء التمرد ونشر الأمـن والاستقرار والانطلاق لإعادة البناء والتعمير فى كل ربوع الوطن، وتظهر فى الخريطة ولايـة الخرطوم كاملة تغطيها مواكب النصر وجحافل القوات المسلحة، بعد دحرها للميليشيا تمامًا من كل أنحاء الولاية».

وهنأت القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح الشعب السودانى وجميع المقاتلين الأبطال فى جبهات القتال، على التحرير الكامل لولاية الخرطوم من ميليشيا «الدعم السريع» وأعوانها.

وقال العميد نبيل عبد الله، الناطق الرسمى باسم القوات المسلحة السودانية، إن ولاية النيل الأبيض تم تطهيرها تمامًا من أى وجود للميليشيا.

وقال العقيد أحمد حسين، الناطق باسم القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح، في رده حول ما إذا كان تحرير الخرطوم بالكامل سيقلب موازين المعارك فى المحاور الأخرى، خصوصًا فى دارفور: «إن تحرير الخرطوم سوف يغير موازين المعركة فى كل المحاور، ويعدّ ضربة قاضية لميليشيات الدعم السريع وحلفائها».

مخاوف أممية من الوضع الإنساني

ومن جهة أخـرى، أبـدت جهات أممية تخوفات من الوضع الإنساني في البلاد، إذ قال ستيفان دوجـاريـك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، إن تصاعد القتال في مناطق مختلفة عبر السودان، يدفع المدنيين إلى الفرار من منازلهم إلى الملاجئ.

وأضـاف المتحدث، نقلًا عن «المنظمة الدولية للهجرة»، أنه في ولاية غرب كردفان، أجبر تزايد انعدام الأمـن ما يقرب من 47 ألف شخص، على النزوح من بلدتي الخوي والنهود هذا الشهر، وفق ما نقلته «وكالة الأنباء الألمانية».

وأشار دوجاريك إلى أن العديد من هؤلاء الأشخاص كانوا بالفعل نازحين داخليًا، ويُجبَرون الآن على التنقل للمرة الثانية.

وفي ولايـة شمال دارفـور، نزح نحو ألف شخص من مخيم أبو شوك ومدينة الفاشر، في الأسبوع الماضي وحده، مما رفع العدد الإجمالي للنازحين من هذين المكانين هذا الشهر إلى 6 آلاف شخص.

وقال المتحدث إن ولاية شمال دارفور تستضيف ما يُقدّر بأكثر من 1.7 مليون نازح إجمالًا.

وأعرب المتحدث عن قلق الأمم المتحدة من تصاعد حالات الكوليرا في بعض المناطق بولاية الخرطوم وقـال: «على الرغم من أن العاملين في المجال الإنـسـانـي يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة المحتاجين، فإننا نكرر الحاجة الملحّة لمزيد من الوصول والتمويل المرن»، مشيرًا إلى أنه، حتى الآن، لم يتم تلقّي سوى 552 مليون دولار أميركي من التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام، التي تتطلب 4.2 مليار دولار.

يذكر أن الحرب المستمرة في السودان منذ 15 أبريل 2023 بين الجيش و«الدعم السريع» أدت إلى كارثة إنسانية هائلة، إذ تسبب النزاع بسقوط عشرات آلاف القتلى، وتهجير أكثر من 13 مليون شخص بين نازح ولاجئ، فيما غرقت أنحاء عدة من البلاد في المجاعة، وفق تقديرات أممية.

غزة...

مجازر الاحتلال مستمرة والغرب يهدد نتنياهو بالعقوبات إذا لم تتوقف الحرب

لا يزال الاحتلال الإسرائيلي يمارس إجرامه في قطاع غزة منذ استئناف الحرب عقب إجهاض الهدنة التي أقرت في يناير الماضي، وعلى وقع المجازر المستمرة قال المكتب الإعلامي الحكومي بغزة إن الاحتلال يرتكب مجازر مروعة في مواقع مختلفة من القطاع بشكل متكرر، مع تمسكه برفض دخول المساعدات التي تكفي الأهالي، وهو ما يهدد بوقوع كارثة إنسانية في القطاع خلال الأيام القليلة المقبلة.

القدس - ثائر نوفل أبو عطيوي

مطالب بدخول مساعدات كافية للقطاع

في هذه الأثناء، تواصلت ردود الفعل الدولية المنددة بالعدوان الإسرائيلي على غزة، ومنع دخول المساعدات الغذائية والإنسانية إلى القطاع المحاصر، مما فاقم أزمة الجوع التي تضرب أكثر من مليوني غزي.

تحولات في الموقف الغربي

شهد الموقف الغربي تحولًا نوعيًا تجاه العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، في ظل إعلان إسرائيل عن بدء عملية برية واسعة تشمل شمال وجنوب القطاع، وتعثر مفاوضات الهدنة، وتزايد الرفض الدولي لآلية تل أبيب في التعامل مع المساعدات الإنسانية.

في هذا السياق، أصدر زعماء فرنسا وكندا وبريطانيا بيانًا ثلاثيًا مشتركًا حذروا فيه إسرائيل من أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء ما وصفوه بالتصعيد غير المقبول في العمليات العسكرية ضد المدنيين الفلسطينيين.

جاء البيان الأوروبي متزامنًا مع تلويح بعقوبات إذا لم تستجب سرائيل وقف

العدوان والسماح بدخول المساعدات، حيث بادرت فرنسا بالتأكيد على اعترافها بدولة فلسطين، في حين استدعت بريطانيا السفير الإسرائيلي وعلّقت محادثات تجارية مع تل أبيب.

وفي خطوة دبلوماسية ذات دلالة كبيرة، قدّمت سفيرة فلسطين لدى الاتحاد الأوروبي أمل جادو، أوراق اعتمادها رسميًا إلى رئيس المجلس الأوروبي أنطونيو كوستا، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، خلال مراسم رسمية في بروكسل، ما يُعد تقدمًا في ترسيخ العلاقات بين فلسطين والمؤسسات الأوروبية، ويشكل جزءًا من الحصار الدبلوماسي المتصاعد على حكومة بنيامين نتنياهو.

ترمب محبط من حرب غزة

وفي سياق متصل، أكد مسؤولان في البيت الأبيض لموقع «أكسيوس»، أن الرئيس دونالد ترمب يشعر بالإحباط من الحرب الدائرة في غزة. وعبر عن انزعاجه من صور معاناة الأطفال الفلسطينيين، وطلب من مساعديه إبلاغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رغبته في إنهاء الأمر.

ونقل الموقع عن مصدر مسؤول: «الرئيس (ترمب) محبط مما يحدث في غزة. يريد إنهاء الحرب، ويريد عودة الرهائن إلى ديارهم، ويريد دخول المساعدات، ويريد البدء في إعادة إعمار غزة». على الجانب الآخر، صرّح مسؤول إسرائيلي لموقع «أكسيوس»، بأن نتنياهو لا يشعر حاليًا بضغط كبير من ترمب.

وقال المسؤول: «إذا أراد الرئيس اتفاقًا لإطلاق سراح الرهائن ووقف إطلاق النار في غزة، فعليه ممارسة ضغط أكبر بكثير على الجانبين».

من جانبه، رفض نتنياهو الدعوة الأوروبية واتهم «القادة في لندن وأوتاوا وباريس» بـ«تقديم جائزة ضخمة للهجوم الإبادي على إسرائيل في 7 كتوبر، بينما يدعون إلى مزيد من هذه لفظائع».

يذكر أن أحد لمجالات التي ضغط فيها ترمب لى نتنياهو خلال الأسبوعين الماضيين، هو تجميد

إسرائيل التام لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة.
أمام هذه التهديدات وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على استئناف إيصال المساعدات إلى غزة، ودخلت القطاع يوم الاثنين 12 شاحنة محملة بأغذية الأطفال وإمدادات أخرى. وقال مسؤول البيت الأبيض إنه لا بد من بذل مزيد من الجهود.
وحذرت الأمم المتحدة من أن آلاف الأطفال معرضون لخطر المجاعة إذا لم تزداد المساعدات بشكل كبير.

رئيس وزراء فرنسا: سنعترف مع بريطانيا وكندا بدولة فلسطين

وفي سياق متصل، أكد رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا بايرو، أن التحرك للاعتراف بدولة فلسطينية، كما تنوي فرنسا والمملكة المتحدة وكندا فعله قريبًا، «لن يتوقف».
وقال بايرو، أمام مجلس النواب الفرنسي: «للمرة الأولى، قررت ثلاث دول كبرى.. بريطانيا وفرنسا وكندا، أنها ستعترض معًا على ما يحدث» في قطاع غزة، و»أن تعترف معًا بدولة فلسطين». وأضاف: «هذا التحرك الذي انطلق، لن يتوقف».
وجاء كلامه في معرض رده على ماتيلد بانو، زعيمة كتلة حزب «فرنسا الأبية»، التي سألته عما إذا كان ينوي «الاعتراف بدولة فلسطين بعدما لم يبقَ هناك من فلسطينيين»، بحسب تعبيرها للتنديد بممارسات إسرائيل بحقهم.
وكان وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو أكد، في وقت سابق من اليوم في حديث لإذاعة «فرانس إنتر»، أن باريس عازمة على الاعتراف بدولة فلسطين، مؤكدًا أن ذلك «يصب في مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء».
وأضاف: «لا يمكننا أن نترك لأطفال غزة إرثًا من العنف والكراهية. لذلك، يجب أن يتوقف كل هذا، ولهذا السبب نحن عازمون على الاعتراف بدولة فلسطين»
وأضاف: «أنا أعمل على هذا بفاعلية لأننا نريد المساهمة في التوصل إلى حل سياسي يصب في مصلحة الفلسطينيين، ولكن أيضًا في صالح أمن إسرائيل».
ومن المتوقع أن تعلن فرنسا اعترافها بدولة فلسطين خلال مؤتمر دولي لإحياء الحل السلمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين سيعقد في الفترة من 17 إلى 20 يونيو 2025.
وأكد الوزير الفرنسي أن الوضع في غزة «لا يحتمل، لأن العنف الأعمى ومنع الحكومة الإسرائيلية إدخال المساعدات الإنسانية حوّل غزة إلى مكان يحتضر فيه الناس، حتى لا نقول إلى مقبرة.. هذا انتهاك

بالمطلق لكل قواعد القانون الدولي.. وهذا يتعارض مع أمن إسرائيل الذي تحرص عليه فرنسا، لأن من يزرع العنف يحصد العنف».
وكرر الوزير دعوة إسرائيل إلى السماح بدخول المساعدات الإنسانية «بكميات كبيرة» ومن «دون عوائق».
من جانبه، قال فابيان روسل، رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي، إن الحزب «سيستقبل وفدًا كبيرًا من منظمة التحرير الفلسطينية في 4 يونيو لإطلاق حملة أوروبية للاعتراف بدولة فلسطين».

تحذير أممي من تفاقم الوضع الإنساني

حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن الوضع الإنساني في غزة هو «الأسوأ على الأرجح» منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة، ومنع دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع.
وحذر المكتب الأممي من أن الوضع الإنساني في غزة بلغ أسوأ حالاته منذ اندلاع الحرب قبل 18 شهرًا، مشيرًا إلى أن مرور نحو شهر ونصف الشهر دون السماح بدخول أي إمدادات عبر المعابر يمثل أطول فترة توقف للإمداد حتى الآن.
وفي 2 مارس الماضي، منع الاحتلال الإسرائيلي دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وأغلق جميع المعابر المؤدية إلى القطاع، حيث استأنف الإبادة ضد الشعب الفلسطيني في 18 من الشهر ذاتـه، بعد هدنة استمرت شهرين.
وقال وزير الخارجية الإسرائيلي غدعون ساعر، إن المساعدات أصبحت «المصدر الرئيسي لإيـرادات حماس في غزة»، على حد قوله.
من جانبه، أشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أنه بسبب إغلاق المعابر، إلى جانب القيود المفروضة داخل غزة، فإن نقص الإمدادات أجبر السلطات على ترشيد وتقليص عمليات التسليم.
من جهتها، دعت مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبـي كايا كالاس، إسرائيل إلى السماح بإعادة دخول المساعدات الإنسانية إلى غزة.
وأعربت كالاس عن قلق التكتل الأوروبي إزاء الأوضاع المتدهورة في الضفة الغربية، مناشدة إسرائيل وقف توسيع المستوطنات.
وأضافت أن الاتحاد الأوروبـي متضامن مع الشعب الفلسطيني في ظل الخسائر البشرية والدمار واسع النطاق في غزة، منددة بالحصار الكامل المفروض على المساعدات الإنسانية.

الكويت..

تعهدات حكومية لبناء عهد جديد من الاستثمار المستدام

شهدت الساحة الاقتصادية الكويتية تحركات واسعة خلال الأسابيع الأخيرة، حيث تطمح الدولة لبناء عهد جديد من الاستثمارات المستدامة، تتبنى تحولات اقتصادية تضمن توسعات في القطاعات غير النفطية، بما يحقق رؤية الدولة 2035، والتي تعد بتطورات اقتصادية تعود بالنفع على المواطنين وتتعامل بحكمة تضمن استدامة المواد في البلاد

الكويت - مركز العرب

عهد جديد من الاستثمارات

في هذا الإطار، نظّمت هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت (**KDIPA**)، بالتعاون مع منصة **The Business Year** ملتقى «الكويت: عهد جديد 2025» رفيع المستوى، والذي شكّل محطة بارزة للإطلاق الرسمي لتقرير **The Business Year**: **Kuwait** 2025، أحدث إصدارات السلسلة السنوية التي تسلّط الضوء على المشهد الاقتصادي في البلاد. وقد جمع الملتقى نخبةً من القيادات الحكومية، والرؤساء التنفيذيين، وأبرز الشخصيات الاقتصادية، ضمن نقاشات استراتيجية تناولت سُبل تسريع التحول الاقتصادي في الكويت، من خلال جذب الاستثمارات، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز مرونة القطاع الصناعي.

وشهدت الفعالية كلمات افتتاحية بارزة من معالي السيد خليفة عبد الله العجيل، وزير التجارة والصناعة في دولة الكويت، الذي قال: «نحن ملتزمون بتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق رؤية كويت 2035 من خلال تعزيز الخدمات الرقمية، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومواءمة جهودنا مع التوجهات الاقتصادية العالمية».

سياسات اقتصادية طموح لتسهيل بيئة الأعمال

وفي سياق متصل، قال وزير التجارة والصناعة الكويتية خليفة العجيل، إن الحكومة تعمل على تنفيذ سياسات اقتصادية طموح تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع وتسهيل بيئة الأعمال، بالإضافة إلى توسيع قاعدة المشاركة في ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 20 % خلال العام الماضي.

وأشار إلى أن البلاد شهدت دخول جملة من الاستثمارات الدولية في قطاعات مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والبنية التحتية، وهو ما يعكس حجم ثقة المستثمر الأجنبي في الكويت كمركز استثماري مستقر وطموح.

وأوضح أن المشاريع الاستراتيجية الضخمة مثل مصفاة «الزور» وميناء «مبارك الكبير» و«سكة الحديد الوطنية»، إلى جانب تطوير المدن الذكية والبنى التحتية لا تعزز البنية الاقتصادية للبلاد فحسب، بل تؤسس لاقتصاد مستدام يرتكز على الابتكار والتنوع والشراكة بين القطاع الخاص والحكومة.

نموذج اقتصادي كويتي جديد

أكد العجيل أن التحدي اليوم ليس في صياغة الطموحات، بل في تحويلها إلى واقع ملموس من خلال التعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستفادة من الكفاءات الوطنية وتعزيز موقع الكويت كمحور اقتصادي واستثماري مؤثر في المنطقة.

وذكر أن الحكومة تنظر إلى المستقبل بثقة، وتتعامل مع التحديات كفرص لتسير بخطى واثقة نحو بناء نموذج اقتصادي كويتي جديد، وهو نموذج يؤمن بالشراكة، وينحاز للحداثة ويستثمر في الإنسان قبل كل شيء.

ويهدف المؤتمر إلى تسليط الضوء على التحولات الاستراتيجية التي تشهدها الكويت، والتي يتوقع أن تعزز التنافسية الإقليمية، وتحفز على إدماج القطاع الخاص في بيئة تنظيمية أكثر كفاءة.

وتطرق المتحدثون في المؤتمر إلى عدد من المحاور الاقتصادية والاستراتيجية، منها الجهود الوطنية المبذولة لإحياء المشاريع المتوقفة، وتسريع تنفيذ مشاريع تنموية كبرى مثل مصفاة «الزور» و«سكة الحديد الوطنية» وميناء «مبارك الكبير».

تعزيز القطاع المالي للدولة

من جانبه، شدّد السيد خالد الشملان، الرئيس التنفيذي

ورفع كفاءة الإدارة المالية للدولة.

جاء ذلك، في كلمة ألقاها الوزير العجيل خلال افتتاح مؤتمر «استراتيجية الكويت الاقتصادية الجديدة 2025»، الذي تنظمه هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بالتعاون مع مجموعة «ذي بزنس يير»، وتشارك فيه نخبة من القيادات الاقتصادية وصناع القرار من مختلف القطاعات داخل الكويت وخارجها، ويستمر ليوم واحد، وفقًا لوكالة الأنباء الكويتية.

وأضاف أنه في ضوء هذه السياسات الاقتصادية تجلت مجموعة من القوانين والتشريعات المنجزة من قبل الحكومة مؤخرًا مثل قانون الدين العام، الذي يهدف إلى ترشيد أدوات التمويل ودعم الاستدامة المالية للدولة، وكذلك قانون المطور العقاري الذي سينقل القطاع العقاري والمصرفي والاستثماري إلى مراحل جديدة من النمو والتطور.

مبادرات ذكية لتحسين فرص الاستثمار

ولفت العجيل إلى المبادرات والمشاريع النوعية التي أُطلِقَت مؤخرًا؛ مثل مشروع «الرخصة الذكية»، ونظام «دمج الرخص المكتبية»، وتعديلات قانون الشركات، والتي تعكس سياسات تطوير وتحسين بيئة الأعمال في الكويت، مؤكدًا أن «هذه الإصلاحات الحكومية انعكست على كل المؤشرات الاقتصادية للدولة».

وبين أنه قبل إقرار هذه الإصلاحات شهد الناتج المحلي نموًا ملحوظا بنسبة 4 % في القطاعات غير النفطية، وهو ما يشير إلى بداية فعلية في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية.

وذكر العجيل أن «الحكومة تتطلع إلى تحسين هذه المعدلات خلال عام 2025 والأعوام المقبلة»، مضيفًا: «إننا أمام فرصة تاريخية لنقل الكويت إلى مرحلة جديدة من النمو والإنتاجية والشراكة».

اهتمام حكومي بالاستثمار الأجنبي

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي، أوضح العجيل أن الكويت تبنت حزمة من الإجراءات لتحسين بيئة الاستثمار ورفع مستويات الشفافية وتعزيز الأطر القانونية، ما أسهم

لمجموعة «بيت التمويل الكويتي»، على أهمية تعزيز القطاع المالي الكويتي باعتباره بوابة لإطلاق الإمكانات الاقتصادية طويلة الأمد، قائلًا: «المؤسسات المالية القوية ليست فقط محركات للنمو، بل هي أيضًا صمام أمان لصمود الدول. ومع تقدم الكويت نحو تحقيق رؤية 2035، نؤكد في بيت التمويل الكويتي التزامنا بتوفير الأدوات المالية والمنصات الاستثمارية اللازمة لتمكين القطاع الخاص وتعزيز التنمية المستدامة».

مستقبل رقمي واعد

وقال وليد الخشتي، الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في شركة «زين الكويت»: «في زين، نؤمن بأن مستقبل الكويت الرقمي يقوم على الشراكات الذكية والتكنولوجيا الهادفة. ونحن فخورون بدعم التحول الاقتصادي في البلاد ورؤية 2035 من خلال تسريع تبنّي الذكاء الاصطناعي، وتمكين الكفاءات الوطنية، وبناء شبكات رقمية مستدامة. ونشكر هيئة تشجيع الاستثمار المباشر و**The Business Year** على إتاحة هذا المنبر الحيوي الذي يجمع الحكومة والقطاع الخاص لصياغة مستقبل أكثر شمولًا ومرونة وابتكارًا للكويت».

وسلط السيد فيصل الخالدي، نائب الرئيس التنفيذي لشركة «الكويت للحديد والصلب»، الضوء على الدور المحوري للصناعة في التحول الاقتصادي للكويت، قائلًا: «في شركة حديد الكويت، نعتبر النمو الصناعي ركيزة أساسية للتنمية الوطنية، ومشاركتنا في فعالية إطلاق عهد الكويت الجديد 2025 تعكس التزامنا بالاستثمار الاستراتيجي وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص».

كما شهد الحدث حضور عدد من المتحدثين البارزين، من بينهم فيصل صرخوه، نائب رئيس اتحاد شركات الاستثمار والرئيس التنفيذي لشركة «كامكو إنفست»؛ وعبد الرحمن الخنه، الرئيس التنفيذي لمجموعة «بيوت للاستثمار»؛ وخليفة اليعقوب، الشريك الإداري في مجموعة «اليعقوب والفوزان القانونية»؛ والشيخ أحمد دعيج جابر الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي؛ وراشد المنيعي، الرئيس التنفيذي لشركة المشروبات المتحدة؛ والسفيرة آن كويستينن، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى دولة الكويت؛ وأحمد الخرافي، الرئيس التنفيذي لشركة «الأولى للحديد».

وشهد الملتقى عقد جلستين نقاشيتين، ناقش كلٌ منهما محاور أساسية في مسيرة التحول الاقتصادي للكويت. حملت الجلسة الأولى عنوان «القطاعات والمجالات الاستراتيجية لتعزيز الاستثمار»، وتناولت

تحولات مشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الكويت، والتوجه نحو الإدراج العام في السوق، وأهمية تطوير الأطر التنظيمية لتعزيز مساهمة القطاع الخاص. أما الجلسة الثانية، فجاءت تحت عنوان «تطور الصناعة الكويتية: التنويع والاستدامة كركائز للمرونة الاقتصادية»، واستعرضت سُبل تحديث القاعدة الصناعية للدولة، مع التركيز على الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

وقد حظي ملتقى «الكويت: عهد جديد 2025» بدعم ورعاية عدد من المؤسسات البارزة، حيث تولت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار المباشر (**KDIPA**) دور الشريك المضيف، بينما شملت قائمة الرعاة الذهبيين كلًا من «بيت التمويل الكويتي»، و «زين الكويت»، و»الشركة المتحدة لصناعة الحديد». كما انضمت مجموعة «بيوت للاستثمار» كراع فضي، إلى جانب «اتحاد شركات الاستثمار» وشركة «الصفاة للاستثمار» كشركاء استثماريين. وشملت قائمة الشركاء أيضًا «اتحاد مصارف الكويت» كشريك مصرفي، ومجموعة «اليعقوب والفوزان القانونية» كشريك قانوني، ومجموعة «2□» كشريك إعلامي ذهبي. كما أسهمت في دعم الملتقى كل من شركة «تراكس»، وهي أكبر شبكة اتصال مستقلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وصحيفة «القبس»، وشركة «**ITL World**» بصفتها شريكًا للسفر، إضافة إلى عدد من شركاء التنفيذ، مثل «ميديا لاين»، و «أطياب المرشود»، و «بيضون للتجارة»، و «أباتشي للتصوير»، وشركة «الملا للتأجير والتشغيل».

وناقش المشاركون خلال الجلسات أيضًا دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي، مع التركيز على تحسين مناخ الاستثمار من خلال الاستقرار السياسي والتشريعات المحفزة والتحول نحو اقتصاد متنوع قائم على الابتكار والتكنولوجيا، فضلًا عن استعراض استراتيجية البلاد نحو التنويع الصناعي والاستدامة وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وتقنيات الأتمتة وإدارة الموارد بطرق ذكية وصديقة للبيئة.

وسلط المؤتمر الضوء على رؤية «كويت 2035» وخططها التنفيذية ضمن المخطط الهيكلي 2040، بوصفها خريطة طريق نحو اقتصاد أكثر مرونة وخدمات اجتماعية أفضل وتنمية شاملة تقودها الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

رفع العقوبات عن سوريا.. شروطه وأبعاده

منذ عقود، شكّلت العقوبات الدولية المفروضة على سوريا أحد أكثر الملفات تعقيدًا وتشابكًا في السياسة الدولية. بدأت القصة في أروقة السياسة الأمريكية والأوروبية بدوافع معلنة تتراوح بين مكافحة الإرهاب، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقمع السياسي، ثم تصاعدت بشكل دراماتيكي مع اندلاع الأزمة السورية في 2011، لتتحول العقوبات من أدوات ضغط إلى حصار اقتصادي شبه شامل.

القاهرة – علي فوزي

ولكن مع تغير المعادلات على الأرض، والتبدلات الإقليمية والدولية، ومع وصول قيادة جديدة إلى سدة الحكم في دمشق، أُعيد فتح ملف العقوبات، لا من باب التشديد، بل من باب المراجعة والرفع.

هذا التحول المفصلي لا يعكس فقط تبدلًا في المواقف الدولية، بل يطرح أسئلة جوهرية حول طبيعة العقوبات وجدواها، ومدى تأثيرها على الشعوب، وجدوى استمرارها أو رفعها في سياقات الانتقال السياسي وإعادة الإعمار.

بـدأت العقوبات الأمريكية على سوريا منذ عام 1979، عندما أدرجت سوريا على قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وقد تزايدت هذه العقوبات بصورة متسارعة بعد اندلاع الثورة السورية في عام 2011، وشملت في مجملها

تجميد الأصول، حظر التعاملات المالية، وفرض قيود على صادرات النفط والغاز، وهي القطاعات التي كانت تمثل عصب الاقتصاد السوري. في عام 2019، تم تمرير «قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا»، والذي مثّل تصعيدًا كبيرًا في منظومة العقوبات الأمريكية، حيث فرض إجراءات إضافية على النظام السوري وحلفائه، مستهدفًا كل من يدعم الحكومة عسكريًا أو اقتصاديًا، بما في ذلك الكيانات الأجنبية التي تتعامل مع الدولة السورية.

بالتوازي مع التحرك الأمريكي، فرض الاتحاد الأوروبي بدوره، حزمة من العقوبات على سوريا في عام 2011، شملت حظر تصدير الأسلحة، وتجميد أصول كبار المسؤولين، وقيودًا على السفر طالت العشرات من الشخصيات المرتبطة بالنظام. كما انخرطت الأمم المتحدة، بشكل غير مباشر، من خلال آليات العقوبات التي طالت أفرادًا وكيانات يُعتقد ارتباطها بانتهاكات حقوق الإنسان والعمليات العسكرية الموجهة ضد المدنيين.

وأدت هذه العقوبات المركبة إلى تدهور كبير في الاقتصاد السوري، فمع الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع قيمة العملة الوطنية، ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق.

كما تضررت القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والطاقة، إلى الحد الذي أصبحت فيه مؤسسات الدولة عاجزة عن تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين.

وأشار مركز كارتر في أحد تقاريره إلى أن العقوبات أسهمت في تعقيد الأزمة الإنسانية، حيث تعرقلت جهود الإغاثة بسبب القيود المالية والمصرفية المفروضة حتى على العمليات غير الربحية.

وفي ديسمبر 2024، وقعت نقطة تحول كبيرة عندما تم الإعلان عن الإطاحة بالرئيس بشار الأسد، وتولى أحمد الشرع رئاسة الحكومة السورية المؤقتة، والتي تشكلت من خليط من التكنوقراط وبعض شخصيات المعارضة السابقة.

وفي 14 مايو 2025، شهدت العاصمة السعودية الرياض لقاءً تاريخيًا جمع بين الرئيس الأمريكي دونالد

ترمب والرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، بحضور ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. ويُعد هذا اللقاء الأول من نوعه بين رئيسين أمريكي وسوري منذ ربع قرن، مما يشير إلى تحول كبير في السياسة الأمريكية تجاه سوريا.

وخلال اللقاء، حثّ الرئيس ترمب نظيره السوري على اتخاذ خطوات جادة نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقيات أبراهام، وطرد المقاتلين الأجانب والفصائل الفلسطينية المسلحة من الأراضي السورية، بالإضافة إلى تحمل مسؤولية مراكز احتجاز عناصر تنظيم «داعـش» في شمال شرقي سوريا.

من جانبه، أعرب الشرع عن استعداده للتعاون في مكافحة الإرهاب، مشيرًا إلى أن مغادرة القوات الإيرانية من سوريا تمثل فرصة لتعزيز الشراكة مع الولايات المتحدة في هذا المجال.

وفي خطوة مفاجئة، أعلن الرئيس ترمب عن رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على سوريا، وذلك أثناء تلك الزيارة المهمة إلى المملكة العربية السعودية.

هذا التغيير السريع في المشهد السياسي لاقى استجابة دولية، حيث بدأت بوادر إعادة النظر في نظام العقوبات، وفي 24 مايو 2025، أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية ترخيصًا عامًا يُعرف باسم (25□□) يسمح بالتعاملات مع الحكومة المؤقتة، بما في ذلك رفع القيود عن البنك المركزي السوري والشركات المملوكة للدولة.

كما تم الإعلان عن إعفاء مؤقت بموجب قانون قيصر لمدة 180 يومًا لتسهيل الاستثمارات وعودة الشركات الأجنبية للعمل في السوق السورية، لا سيما في قطاعات الصحة والطاقة والبنية التحتية.

وفي يناير 2025، دعت 6 دول أوروبية (ألمانيا، وفرنسا، وهولندا، وإسبانيا، وفنلندا، والدنمارك) إلى تعليق العقوبات المفروضة على سوريا مؤقتًا في قطاعات مثل النقل والطاقة والخدمات المصرفية، مع الإبقاء على العقوبات المفروضة على شخصيات مرتبطة بالنظام السابق.

ولاحقًا، أعلن الاتحاد الأوروبي عن «خريطة طريق» لتخفيف العقوبات، تشمل قطاعات الطاقة والنقل والمؤسسات المالية، مع التأكيد على أن هذا التخفيف مشروط بالتزام الحكومة السورية الجديدة بمسار سياسي شامل ونبذ التطرف.

كما دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الولايات المتحدة والاتـحـاد الأوروبـــي وبريطانيا إلـى رفع العقوبات التي تعيق تعافي سوريا، خصوصًا تلك التي تؤثر على الحصول على الحقوق الأساسية مثل الوقود والكهرباء، مشيرة إلى أن العقوبات الواسعة قد تضر بالمدنيين أكثر مما تردع الانتهاكات .

ويسمح رفع العقوبات بإعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية الكبرى، وعلى رأسها قطاع النفط والغاز، مما يُتوقع أن يعزز من الإيرادات الحكومية ويُسهم في تقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية.

كما يُتوقع أن يـؤدي إلـى تدفق رؤوس الأمـوال والاستثمارات الأجنبية، خصوصًا من دول الخليج، لتحسين البنية التحتية، وبناء مناطق صناعية وتجارية جديدة تُعيد ربط سوريا بالأسواق الإقليمية، وهذا الانفتاح الاقتصادي قد يمنح الحكومة الانتقالية أدوات جديدة لمواجهة التحديات الاجتماعية والإنسانية، خصوصًا في ظل تطلع المجتمع السوري

لتحسن ملموس في أوضاعه المعيشية.

أمنيًا، يُنتظر أن يسهم القرار في تسريع مسار المرحلة الانتقالية، لا سيما على صعيد إعادة بناء المؤسسة العسكرية السورية، وتشكيل أجهزة أمنية أكثر اتزانًا تحفظ الأمن الداخلي.

ولكن لهذا القرار الأمريكي تداعيات مباشرة على مستقبل العلاقة بين الحكومة السورية الانتقالية وقوات سوريا الديمقراطية «قسد»، خصوصًا إذا قررت واشنطن سحب قواتها من شمال شرق سوريا.

في هذه الحالة، ستجد «قسد» نفسها أمام ثلاثة سيناريوهات صعبة: إما مواجهة تركيا عسكريًا، أو الدخول في مواجهة مع النظام الجديد في حال انهيار اتفاق مارس 2025، أو القبول بالاندماج التدريجي داخل المؤسسة العسكرية الوطنية، بما يعني تفكيك هيكليتها التنظيمية لصالح مستقبل سياسي وأمني أكثر شمولًا.

أيضًا هناك تأثير على المستوى السياسي، فإن القرار قد يسهم في تسهيل إعادة دمج سوريا في المنظمات الدولية، وفتح آفاق أوسع للتعاون الإقليمي، لا سيما مع تركيا التي ستسعى إلى تفعيل اتفاقيات أمنية موقعة مع دمشق مطلع عام 2025.

في خضم هذه التحولات، لا يمكن تجاهل الأثر المحتمل على الحضور الروسي والصيني في سوريا، فمن جهة، سيُعاد النظر في مستقبل القواعد الروسية، التي قد تُقيّد بقرارات أمريكية جديدة، ومن جهة أخرى، قد تجد بكين نفسها خارج معادلة إعادة الإعمار، في ظل سعي واشنطن لتقليص النفوذ الاقتصادي الصيني في البلاد، انسجامًا مع مناخ الحرب التجارية الدائرة بين البلدين.

في المحصلة، يبدو أن قرار رفع العقوبات لم يكن مجرّد خطوة إنسانية أو اقتصادية؛ بل كان تحركًا استراتيجيًا يُعيد رسم المشهد السوري بكل أبعاده.

ويبقى السؤال: هل تستطيع دمشق استثمار هذه «البداية الجديدة» بالفعل؟ أم أن التحديات الإقليمية والدولية ستفرض على الأرض واقعًا مختلفًا؟

ولكن يبقي الجانب الإنساني هو الباقي، حيث يُعد رفع العقوبات خطوة حاسمة في تسهيل وصول المساعدات الدولية دون عوائق قانونية أو مصرفية، كما يُسهم في تحسين أداء المؤسسات الصحية والتعليمية، وتوفير الأدويـة والمعدات التي كانت خاضعة للرقابة.

وفي هذا السياق، أكد مركز ستراتفور الأمريكي في تقرير تحليلي، أن رفع العقوبات سيسهم في تحفيز عجلة الاقتصاد السوري، وتحقيق نوع من الاستقرار السياسي الذي لطالما عرقلته الانقسامات الداخلية والضغوط الخارجية.

وفي المحصلة، يمثل رفع العقوبات عن سوريا خطوة مفصلية في مسارها نحو الخروج من عقد من الحرب والدمار والعزلة، إنه بداية جديدة وفرصة لإعادة بناء الدولة السورية سياسيًا واقتصاديًا وإنسانيًا.

غير أن هذه الفرصة ستظل مرهونة بمدى قدرة الحكومة المؤقتة على تنفيذ إصلاحات حقيقية، ومدى استعداد المجتمع الدولي للمساهمة في إعادة إعمار البلاد، ووضع أسس جديدة لاستقرار دائم وتنمية مستدامة تضمن كرامة المواطن السوري ومستقبله.

نمو مدفوع بالإصلاحات وتحديات تهدد الاستقرار

تفاوت الأداء الاقتصادي في دول المغرب والمشرق العربي خلال عام 2025..

في ظل واقع اقتصادي عالمي يتسم بالتقلبات والتوترات الجيوسياسية، تتباين مؤشرات الأداء الاقتصادي لدول المغرب والمشرق العربي خلال عام 2025، بين دول نجحت في ترسيخ استقرار نسبي يقود إلى نمو معتدل، وأخرى ما زالت تواجه تحديات بنيوية تعرقل فرص التحسّن.
وفيما يلي قراءة تحليلية لأبرز المؤشرات الاقتصادية والتوقعات للعام الحالي:

القاهرة – علي فوزي

الاقتصاد المغربي في 2025:
مؤشرات إيجابية تعكس مسارًا تنمويًا واعدًا

يسير الاقتصاد المغربي خلال عام 2025 في مسار تصاعدي، مدعومًا بعدد من المؤشرات الإيجابية، التي تعكس تحسن الأداء الاقتصادي واستمرار الإصلاحات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو وتنويع مصادر الدخل.
كما تشير التوقعات إلى تحقيق المغرب نموًا اقتصاديًا مستقرًا خلال العام الحالي، حيث يتوقع البنك الدولي أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.6 %، مدعومًا بتحسن لافت في الإنتاج الزراعي بنسبة 4.5 % نتيجة للظروف المناخية المواتية.
من جانبها، رجحت المندوبية السامية للتخطيط تسجيل نسبة نمو أعلى تبلغ 3.8 %، موزعة بين نمو بـ4.1 % في القطاع الزراعي و3.6 % في القطاعات غير الزراعية، ما يعكس انتعاشًا شاملًا في مختلف المكونات الاقتصادية.
وبعد فترة من التراجع بسبب موجات الجفاف المتكررة، يبدو أن القطاع الزراعي المغربي يشهد انتعاشًا ملحوظًا، إذ يتوقع أن يسجل نموًا بنسبة 4.1 %، مما يشكل رافعة رئيسية للاقتصاد الوطني ويعزز الأمن الغذائي.
وأيضًا يواصل المغرب تعزيز مكانته كوجهة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، لا سيما في قطاعات التصنيع المتقدمة. فقد شهد قطاع صناعة السيارات استثمارات مستمرة تعزز سلاسل القيمة المحلية وتوفر فرص عمل جديدة.
وفي خطوة لافتة، أعلنت شركة «إمبراير» البرازيلية عن خطط لاستثمار في قطاع الطيران بالمغرب، مما يدعم تموقع المملكة كمركز صناعي إقليمي في

الصناعات الجوية، حيث تشكل مشاريع تطوير شبكة السكك الحديدية عالية السرعة واحدة من أبرز أولويات الحكومة المغربية، حيث تهدف إلى تحسين ربط المدن وتعزيز التنقل والاستثمار بين مختلف الجهات، ما ينعكس إيجابًا على الحركة الاقتصادية والتجارية.
وبفضل موقعه الجغرافي الرابط بين أوروبا وأفريقيا، يواصل المغرب توطيد شراكاته الاقتصادية، أبرزها التعاون المتجدد مع فرنسا، حيث تم الإعـلان عن مشاريع استثمارية مشتركة في مجالات الطاقة المتجددة والنقل، ما يعزز التكامل الاقتصادي بين البلدين.
وأيضًا حقق قطاع السياحة المغربي انتعاشًا ملحوظًا خلال عام 2024، حيث استقبلت المملكة نحو 17.4 مليون سائح، وهو رقم قياسي يعكس عودة الثقة بالوجهة المغربية وتنوع عروضها الثقافية والترفيهية
كما تواصل الحكومة المغربية تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تبسيط الإجراءات وتحسين مناخ الأعمال، بما يشمل تسهيل الاستثمار، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية. وتعد هذه الخطوات عاملًا محوريًا في دعم النمو وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

الجزائر: دعم استثماري في ظل عجز مالي مرتفع

يشهد الاقتصاد الجزائري خـلال عام 2025 تحسنًا ملحوظًا، مدعومًا بارتفاع أسعار الطاقة وزيـادة الاستثمارات الحكومية، في وقت تسعى فيه البلاد إلى مواجهة تحديات مستمرة تتعلق بتنويع مصادر الدخل والتحكم في معدلات التضخم. ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الجزائري نموًا بنسبة 3.5 % خلال هذا العام، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 0.5 % مقارنة بالعام الماضي، ما يعكس حالة من الاستقرار النسبي في الأداء الاقتصادي
في هذا السياق، تواصل الحكومة الجزائرية تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، من خلال دعم القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات. كما تولي السلطات اهتمامًا خاصًا بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها ركيزة أساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتعزيز فرص التشغيل.
ويُسجل معدل التضخم تحسنًا لافتًا، إذ تشير التوقعات إلى انخفاضه إلى 3.7 % في عام 2025، مقارنة بنسبة 9.3 % في عام 2023، ما يُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين. ويأتي ذلك في ظل جهود حثيثة من الدولة لضبط الأسعار وتحقيق توازن في السوق المحلية.
وفي إطار موقعها الجغرافي الاستراتيجي، تسعى الجزائر إلى توسيع شراكاتها الاقتصادية مع دول الجوار والأسواق العالمية، من خلال توقيع اتفاقيات تعاون واستقطاب استثمارات مشتركة في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والتكنولوجيا. كما تواصل الحكومة تنفيذ مشاريع تنموية كبرى لتطوير البنية

التحتية، تشمل توسيع شبكات النقل وتحديث المرافق الصناعية، بهدف دعم النمو وتحسين جودة الحياة.

ورغم هذه التحركات، لا يزال قطاع المحروقات يشكل المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية والصادرات، ما يجعل مسألة التنويع الاقتصادي أولوية قصوى للمرحلة المقبلة. وتعمل الحكومة على تقليل هذا الاعتماد عبر تعزيز القطاعات الإنتاجية الأخرى وتوفير مناخ استثماري جاذب.

وتشير هذه المؤشرات مجتمعة إلى أن الاقتصاد الجزائري يسير بخطى ثابتة نحو تحقيق نمو مستدام وتنمية شاملة، مدعومًا بإصلاحات استراتيجية واستثمارات طويلة الأجل. وبينما تستمر التحديات، فإن المسار الذي تتبعه الجزائر يحمل آفاقًا واعدة لمستقبل اقتصادي أكثر توازنًا واستقرارًا.

مصر: خطوات نحو الاستقرار النقدي وتحفيز النمو

تسجل مصر معدل نمو يُتوقع أن يبلغ 4.0 % في العام المالي الحالي، مع تطلع للوصول إلى 5.0 % بحلول 2026 – 2027. ويبدو أن السياسات النقدية بدأت تؤتي ثمارها، حيث انخفض معدل التضخم من ذروته عند 38 % في 2023 إلى 24.1 %، مع اتجاه لمزيد من التراجع.

وفي خطوة تحفيزية، أقدم البنك المركزي المصري على خفض أسعار الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس في مايو 2025، ما يُعد مؤشرًا على بداية مرحلة جديدة من التيسير النقدي تهدف إلى تعزيز النمو وتخفيف أعباء الاقتراض.

الأردن: نمو ضعيف وعجز مالي متواصل

يتوقع أن يسجل الأردن نموًا اقتصاديًا لا يتجاوز 2.6 %، مع تضخم محدود عند 2.2 %. ويستمر عجز الميزانية عند مستوى مرتفع يبلغ 5.0 % من الناتج المحلي، وهو ما يفرض على الحكومة تعزيز الإيرادات العامة وتنشيط الاستثمار المحلي والأجنبي لتقليص الفجوة المالية.

السعودية: انتعاش مدفوع بالنفط واستقرار نقدي

في ظل التوجه نحو زيادة الإنتاج النفطي، يُتوقع أن يسجل الاقتصاد السعودي نموًا يصل إلى 4.4 %، مع تضخم مستقر عند 2.3 %، ما يعكس نجاح السياسات الحكومية في تحقيق توازن بين الحراك الاقتصادي وضبط الأسعار.

وتعوّل المملكة على المشاريع الكبرى ضمن رؤية 2030 لتحفيز التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط.

قطر: استقرار نسبي

تُظهر قطر أداءً اقتصاديًا متوازنًا، مع نمو متوقع بـ2.7 % وتضخم منخفض عند 1.9 %. وتعكس هذه المؤشرات قدرة البلاد على إدارة المرحلة الانتقالية بعد انتهاء استضافة كأس العالم، عبر تحفيز قطاعات غير نفطية مثل السياحة والخدمات المالية.

الإمارات: تسارع اقتصادي مدفوع بالتجارة والسياحة

يُتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نموًا بنسبة 4.1 %، مع تضخم عند 2.1 %، وهو ما يُظهر استقرارًا نسبيًا رغم التحديات العالمية. ويُعزى هذا الأداء إلى نجاح الدولة في تعزيز مكانتها كمركز تجاري ومالي وسياحي إقليمي، مع استمرار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الاقتصاد اللبناني بين التعافي الحذر والتحديات العميقة في 2025

يعيش الاقتصاد اللبناني في عام 2025 لحظة فارقة تتأرجح بين بوادر تعافٍ خجول وتحديات بنيوية عميقة. فعقب انكماش اقتصادي قاس بلغت نسبته 7.1 % في عام 2024 نتيجة الحرب مع إسرائيل، يترقب لبنان تحولًا في مساره الاقتصادي، إذ يتوقع البنك الدولي أن يسجل نموًا إيجابيًا لأول مرة منذ عام 2017

بنسبة تصل إلى 4.7 %. هذا النمو، وإن بدا مشجعًا، إلا أنه يستند إلى مجموعة من العوامل المؤقتة مثل الإصلاحات الحكومية المنتظرة، وانتعاش محدود في قطاع السياحة، وتحسن في مستويات الاستهلاك المحلي، إلى جانب تدفقات مالية مرتبطة بجهود إعادة الإعمار وتأثير القاعدة المنخفضة الناتجة عن الانكماش الحاد في العام السابق.

ورغم هذه النظرة التفاؤلية من البنك الدولي، فإن التقديرات الأخرى لا تشاطرها بالكامل. إذ تشير توقعات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) إلى نمو أكثر تواضعًا بنسبة 1.4 %، في حين تذهب بعض السيناريوهات إلى احتمال استمرار الانكماش بنسبة 2 %، ما يعكس حالة من عدم اليقين تخيم على المشهد الاقتصادي العام.

وفيما يتعلق بالتضخم، تشير التقديرات إلى انخفاضه من 67.4 % في عام 2024 إلى 41.3 % في عام 2025، وهو تراجع نسبي لا يزال بعيدًا عن تحقيق الاستقرار المعيشي للمواطنين، خصوصًا مع استمرار الضغوط المعيشية وارتفاع الأسعار وتآكل القدرة الشرائية للأسر اللبنانية.

وعلى المستوى السياسي، عرف لبنان تطورًا لافتًا مع انتخاب قائد الجيش جوزيف عون رئيسًا للجمهورية في يناير 2025، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة نواف سلام في فبراير من العام نفسه. الحكومة الجديدة تبنت أجندة إصلاحية طموحة تتضمن إعادة هيكلة القطاع المصرفي، والتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج دعم، في محاولة لإعادة بناء الثقة بالاقتصاد اللبناني على المستويين المحلي والدولي.

لكن على الرغم من هذه الخطوات، لا تزال التحديات الاقتصادية كبيرة. فعملية إعادة إعمار ما دمرته الحرب تتطلب تمويلًا ضخمًا يُقدّر بنحو 11 مليار دولار، في حين من المتوقع أن يسجل العجز المالي نحو 9.2 % من الناتج المحلي الإجمالي، ما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لإصلاحات مالية جذرية ومصادر تمويل خارجية موثوقة.

وفي ظل هذا الواقع المعقد، يبدو أن مستقبل الاقتصاد اللبناني سيبقى معلقًا على قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة، وتوفير بيئة سياسية مستقرة، واستعادة ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي في آنٍ معًا. فدون هذه العوامل، سيظل التعافي الاقتصادي هشًا وعرضة للانتكاسات.

تفاوت الأداء في سياق ضاغط

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى 2.6 % للعام الحالي، مستندًا إلى انخفاض أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية، لا سيما في اليمن والسودان وغزة، فضلًا عن التحديات العالمية المتعلقة بالتجارة وسلاسل التوريد.

لكن الدول المستوردة للنفط – ومنها مصر والأردن والمغرب – مرشحة لتحقيق نمو بنسبة 3.4 %، بدعم من تحسن الاستهلاك الخاص وتراجع معدلات التضخم

فرص قائمة وتحديات مستمرة

رغم الأجواء الضبابية التي تهيمن على المشهد الاقتصادي الإقليمي، تظهر مؤشرات على تحسن معتدل في عدد من الدول، لا سيما تلك التي تبنّت إصلاحات نقدية وهيكلية واستفادت من ظروف مناخية مواتية أو استثمارات استراتيجية.

ومع ذلك، تظل التحديات كبيرة، وعلى رأسها معدلات البطالة المرتفعة، والعجز المالي المزمن، والاضطرابات السياسية في بعض المناطق، ما يستوجب الاستمرار في نهج الإصلاح والتحوّل الهيكلي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

مقـــالات
مركز العرب للأبحاث

د. حامد محمود
رئيس وحدة دراسات إيران والخليج بمركز «العرب»

الأزمة السياسية فى ليبيا ومستقبل حكومة الدبيبة

كشفت الأزمة هشاشة الوضع الأمني في العاصمة، وأكـدت مـجـددًا أن هـذا المشهد لا يـزال رهينة المجموعات المسلحة، إلى جانب تعميقها لحالة الجمود السياسي، وتعطيل جهود الأمم المتحدة المتعثرة لاستئناف المسار الانتخابي المتوقف، وذلك وفق تقرير البعثة الأممية في ليبيا الصادر في 10 مايو 2025.

فما شهدته العاصمة الليبية طرابلس مؤخرًا من مظاهرات حاشدة، طالبت برحيل حكومة الدبيبة، والاستقالات في صفوف الـوزراء، هو تطور يعكس تصاعد الاحتقان الشعبي وازدياد الضغوط السياسية على الحكومة. ومن هنا، تبرز تساؤلات جادة حول مستقبل هذه الحكومة، في ظل التعقيدات الأمنية والسياسية والمؤسساتية التي تعيشها البلاد.

ومن الواضح أن تصاعد المطالبات برحيل الحكومة، من جانب المتظاهرين، إنما يتواكب مع الاشتباكات التي اندلعت، الاثنين 12 مايو 2025، بين اللواء 444 وجهاز دعم الاستقرار، وأدت إلى تصفية آمر الأخير، عبد الغني الككلي الشهير بـ"غنيوة"، القيادي الأبرز للمجموعات المسلحة التي تتمتع بنفوذ كبير في طرابلس منذ عام 2011.

وعلى الرغم من توقّف الاشتباكات، في اليوم التالي، فإن اشتباكات أخرى قد اندلعت بين قوات اللواء 444، وجهاز الـردع التابع للمجلس الرئاسي الذي يترأسه محمد المنفي، بسبب رفض جهاز الردع قرارات حكومة الدبيبة بحل أجهزة مسلحة موالية له.

ومع تصاعد المطالبات برحيل حكومة الدبيبة من المواطنين الليبيين؛ وفي استجابة لهذه المظاهرات، قدّم عدد من الوزراء استقالاتهم من الحكومة، في خطوة عدّها البعض تعبيرًا عن تضامن مع الشارع، بينما رأى فيها آخرون محاولة لتبرئة النفس من الإخفاقات المتراكمة.

إلا أن هذه الاستقالات، وإن لم تُحدث فراغًا مؤسساتيًا مباشرًا، فإنها سلطت الضوء على تصدّع داخلي في بنية الحكومة، وأظهرت ضعف التماسك السياسي في ظل الأزمة المتصاعدة، ما يفتح الباب أمام سيناريوهات متعددة حول مستقبل السلطة التنفيذية في الغرب الليبي.

أسباب تصاعد الأزمة سياسيًا وأمنيًا.. ضغوط دولية أم صراعات الداخل؟

تعد الضغوط الدولية لإعادة تشكيل الخريطة الأمنية أحد أبرز الأسباب، حيث تحاول حكومة الدبيبة إعادة توزيع النفوذ الأمني في العاصمة لصالحها قبل أي استحقاق سياسي مقبل، في ضوء تسريبات عن خطة أميركية لدعم قوة نظامية موحدة في غرب ليبيا.

كما تخشى «قوات الردع» فقدان شرعيتها ونفوذها ومواقعها التي حصلت عليها منذ سنوات الثورة، فضلًا عن خوفها من تعرضها لمحاكمات دولية بشأن الانتهاكات الإنسانية التي تتهَم بها، خصوصًا بعد مطالبة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية كريم خان، النيابة العامة بحكومة الوحدة، بتسليم آمر جهاز الشرطة القضائية ورئيس سجن معيتيقة أسامة نجيم للمحاكمة الدولية.

وعبّر غالبية المواطنين عن رفضهم القاطع لتجدد الاشتباكات في طرابلس، معتبرين أن هذا الصراع يعكس عمق الأزمة السياسية وغياب دولة المؤسسات

سيناريوهات مستقبلية

في ظل الأزمة المتصاعدة في غرب ليبيا، تبرز عدة سيناريوهات بشأن مستقبل حكومة الدبيبة.. أهمها السيناريوهات التالية:

أ- الاستمرار المشروط في السلطة:

أحد السيناريوهات المطروحة هو أن تستمر حكومة الدبيبة في أداء مهامها، مع إجراء تعديلات وزارية واسعة لإرضاء الشارع واحتواء الغضب الشعبي. وقد يلجأ الدبيبة إلى تقديم مبادرات إصلاحية، أو الدفع باتجاه إطلاق مسار جديد للانتخابات، لكسب الوقت

وتجديد شرعيته السياسية.

بيد أن هذا السيناريو يعتمد على بقاء الدعم الدولي للحكومة، خصوصًا من بعض الدول الأوروبية وتركيا؛ كما يتوقف على قدرة الدبيبة على احتواء الضغوط الداخلية، وشراء الولاءات من خلال توزيع المناصب والموارد. إلا أن هذا المسار محفوف بالمخاطر، نظرًا لتآكل ثقة المواطنين وضعف الأداء الحكومي، واستمرار الانقسام مع المؤسسات التشريعية في الشرق الليبي.

ب - تشكيل حكومة تصريف أعمال:

في حال اشتدت الضغوط الشعبية، أو حصل توافق إقليمي ودولي على ضرورة التغيير، قد تُجبر حكومة الدبيبة على الاستقالة، وتشكّل حكومة تصريف أعمال جديدة تمهد لانتخابات. هذا الخيار يتطلب توافقًا صعبًا بين مجلس النواب في طبرق والمجلس الأعلى للدولة في طرابلس، وهو توافق ثبت صعوبة تحقيقه في السنوات الأخيرة. كما أن الأطراف المسلحة التي تدعم الدبيبة قد لا تتقبل هذا السيناريو بسهولة، ما يهدد بعودة المواجهات العسكرية.

ومع ذلك، فإن تنامي الحراك الشعبي قد يجعل من هذا الخيار ضرورة ملحة لتفادي الانفجار الداخلي، خصوصًا إذا فُقد الغطاء الدولي تدريجيًا عن حكومة الدبيبة؛ والأهم، في ظل توصيف المجلس الأعلى للدولة بأن حكومة الدبيبة "ساقطة الشرعية".

ج - تصعيد حكومة أسامة حماد:

مع استمرار الاستنزاف السياسي لحكومة الدبيبة، قد يُعاد طرح سيناريو تمكين الحكومة الموازية برئاسة أسامة حماد، أو ترشيح شخصية توافقية جديدة، خصوصًا إذا تمكنت من نيل دعم مجلس النواب وبعض القوى العسكرية في غرب ليبيا. غير أن هذا السيناريو يواجه عقبات كبيرة، منها غياب السيطرة العسكرية لحكومة حماد في طرابلس، وعدم الاعتراف الأممي بها، فضلًا عن هشاشة التحالفات التي دعمت تعيينه.

ومع ذلك، فإن فشل الدبيبة في ترميم شرعيته، قد يفتح الباب مجددًا أمام محاولات الدفع بحكومة بديلة، سواء عبر التوافق السياسي أو الحسم الميداني، وهو أمر لا يخلو من خطر التصعيد العسكري.

د - طرح مسار انتقالي جديد:

في ظل الانسداد السياسي وتآكل شرعية الحكومتين المتنافستين، قد تسعى الأمم المتحدة إلى إطلاق مسار انتقالي جديد، يشمل تشكيل مجلس رئاسي معدل أو حكومة مصغّرة مستقلة، مع جدول زمني صارم للانتخابات. هذا السيناريو يعتمد على إعادة تنشيط دور البعثة الأممية، وتفعيل الضغط الدولي على الأطراف الليبية، كما يتطلب ضمانات أمنية لإجراء الانتخابات وحياد المؤسسة العسكرية، وهي عناصر لم تتوفر حتى الآن بشكل واضح.

لكنه يبقى احتمالًا واردًا في حال تعذر بقاء الوضع القائم، خصوصًا إذا سعت القوى الدولية إلى فرض تسوية جديدة تمنع الانهيار الكامل للدولة الليبية.

في هذا الإطار، فإن الاشتباكات الأخيرة لم تكن مجرد فصل جديد في الصراع الليبي، بل كانت اختبارًا لحقيقة ما تبقى من مؤسسات الدولة. إذ إن مقتل "غنيوة" فجّر احتقانًا كان يتراكم منذ شهور، وربما سنوات؛ بل، إن الوقائع أظهرت أن كل عناصر الانفجار ما زالت قائمة، إن لم تكن مرشحة للتفاقم. وبالتالي، فإن الحل لن يكون في الصفقات الهشة أو الهدن المؤقتة، بل في تغيير جذري في البنية السياسية والأمنية، يعيد للدولة سيادتها، ويمنح الليبيين أملًا حقيقيًا في السلام والمواطنة.

ونهاية يمكن القول إن هذه الأزمة كشفت مدى هشاشة الوضع الأمني في العاصمة، وأكدت مجددًا أن هذا المشهد لا يزال رهينة المجموعات المسلحة، إلى جانب تعميقها لحالة الجمود السياسي، وتعطيل جهود الأمم المتحدة المتعثرة لاستئناف المسار الانتخابي المتوقف، وذلك وفق تقرير البعثة الأممية في ليبيا الصادر 10 مايو 2025.

ومن المؤكد أن مستقبل حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، بقيادة عبد الحميد الدبيبة، بات في مهب الريح، خصوصًا بعد موجة الاستقالات الأخيرة والغضب الشعبي المتصاعد. وبين سيناريو الاستمرار المشروط، أو الاستقالة، أو الدفع بحكومة بديلة، أو إطلاق مسار أممي جديد، تبقى الاحتمالات مفتوحة على كل الاتجاهات. وتظل المشكلة الليبية في أن ما يحدد مآلات المرحلة المقبلة، ليس فقط مواقف النخب السياسية، بل أيضًا توازنات القوة على الأرض، في إطار وجود هذا الكم من الميليشيات المسلحة.

■ رامي زهدي

خبير الشؤون الأفريقية السياسية والاقتصادية، وملفات الاستثمار والتجارة البينية بالقارة، نائب رئيس مركز «العرب» ورئيس وحدة «الدراسات الأفريقية» بالمركز

«بمناسبة يوم أفريقيا 25 مايو من عام، والذكرى الـ62 لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية»

«أفريقيا في عيدها: إرادة التحرر ومسيرة البناء المستدام»

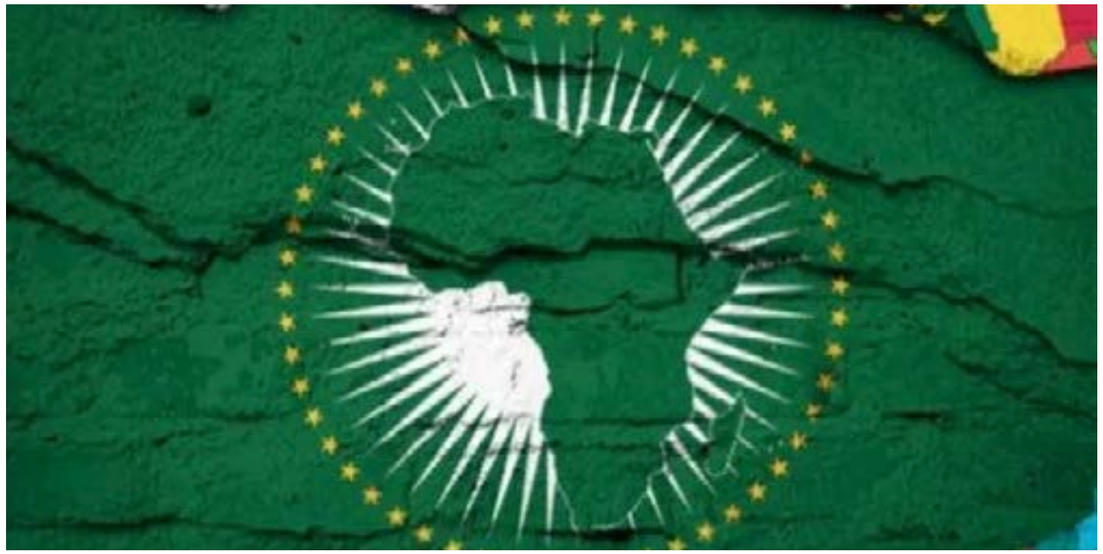

في الخامس والعشرين من مايو من كل عام، تتوقف القارة الأفريقية لحظة تأمل واعتزاز. إنه يوم أفريقيا، الذي لا يُعد فقط مناسبة احتفالية، بل لحظة استدعاء لجذور نضالية عميقة، وصياغة لرؤية جماعية تتجه نحو الغد. هو اليوم الذي وُلد فيه الإطار المؤسسي القاري – منظمة الوحدة الأفريقية عام 1963 – ليعبر عن تطلعات أمة شاسعة الأطراف نحو الوحدة والتحرر والتنمية.

لكن ما يجعل هذا اليوم مختلفًا، هو كونه لا يقف عند حدّ التذكير بالماضي، بل يفتح بوابات الأسئلة حول الحاضر، ويستدعي العزيمة من أجل بناء مستقبل تستحقه شعوب القارة؛ مستقبل يحمل ملامح السيادة الحقيقة، والتكامل الإقليمي، والاستقلال الاقتصادي، والتنمية المستدامة.

لم يكن إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية حدثًا بروتوكوليًا، بل كان تعبيرًا عن إرادة شعوب قهرت الاستعمار، ورفضت التبعية، وأعلنت ميلاد مشروع قاري يتجاوز الحدود المصطنعة والخلافات المصنوعة. قادة مثل نكروما، وعبد الناصر، ونيريري، وهيلاسيلاسي، خطوا بجرأة رؤية لقارة متحررة وموحدة.

ورغم أن المنظمة تطورت لاحقًا إلى الاتحاد الأفريقي في 2002، فإن المعنى العميق ليوم أفريقيا لم يتغير: هو دعوة للاستمرار في النضال، ليس فقط ضد القوى الخارجية، بل أيضًا ضد التحديات البنيوية في الداخل،

من فقر وهيمنة اقتصادية وتجزئة سياسية وضعف في الحوكمة.

«أفريقيا بين تحديات الأمس وتحوّلات اليوم»

لا يمكن إنكار أن القارة قد قطعت أشواطًا كبيرة منذ الاستقلالات السياسية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. فقد شهدت أفريقيا نموًا اقتصاديًا متصاعدًا في بعض الدول، وتحسنًا في معدلات التعليم والصحة، وصعودًا لصوتها في المحافل الدولية. ولكن، في المقابل، لا تزال تواجه تحديات عميقة:

اقتصاد تابع: لا تزال معظم دول القارة تعتمد على تصدير المواد الخام كالنحاس، والذهب، والنفط، دون تصنيع محلي أو سلاسل قيمة مضافة.

هشاشة سياسية: لا تزال الانقلابات، والصراعات الأهلية، والنزاعات الحدودية تعصف بعدد من المناطق.

فجوة العدالة الاجتماعية: يعاني ملايين الأفارقة من غياب الخدمات الأساسية، والبطالة، والتفاوت الكبير بين المدن والأرياف.

ومع ذلك، فإن كل هذه التحديات لا تلغي الإمكانيات الهائلة التي تمتلكها أفريقيا: من ثروات طبيعية، وطاقة بشرية شابة، وأسواق واعدة، وعمق حضاري وثقافي لا مثيل له.

«رؤية 2063.. نحو أفريقيا التي نريدها»

في عام 2013، أطلق الاتحاد الأفريقي رؤيته الطموح «أجندة أفريقيا 2063»، والتي تُعد بمثابة خريطة طريق للتحول الشامل في القارة خلال 50 عامًا. تؤكد هذه الرؤية على مفاهيم السيادة الاقتصادية، والوحدة السياسية، والتنمية البشرية، وتمكين المرأة والشباب، والحكم الرشيد.

أجندة 2063 ليست وثيقة نظرية، بل تستند إلى مبادرات واقعية، من بينها:

مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (**AfCFTA**): وهو أكبر تكتل تجاري في العالم من حيث عدد الدول، ويهدف إلى إزالة الحواجز الجمركية وتعزيز التبادل بين دول القارة.

مشروع ربط البنية التحتية بين الدول، ومنها ربط بحيرة فيكتوريا بالبحر المتوسط، وممرات السكك الحديدية والطرق بين الشرق والغرب.

توطين التكنولوجيا، وتشجيع الابتكار، وتأسيس

جامعات ومراكز بحثية أفريقية الهوية.

«الشباب والمرأة.. قلب التحول الأفريقي»

يمثل الشباب أكثر من 70 % من سكان القارة، وهو ما يُعد ثروة بشرية ضخمة. لكن التحدي الأكبر يكمن في كيفية تحويل هذه الطاقة البشرية إلى قوة إنتاج ومعرفة. وهذا يتطلب إصلاحات جذرية في:

نظم التعليم والتدريب المهني.

تهيئة بيئة مشجعة لريادة الأعمال.

توفير تمويل مرن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

خلق شبكات ربط بين شباب القارة لتبادل الخبرات

المرأة الأفريقية أيضًا هي شريك حقيقي في معركة التنمية، سواء كانت فاعلة في الزراعة، أو التعليم، أو السياسة، أو الصحة. تمكين النساء في أفريقيا لا يجب أن يُنظر إليه كموضوع متعلق بالنوع الاجتماعي فقط، بل كمطلب تنموي واستراتيجي.

«الهوية الثقافية الأفريقية.. درع الوحدة وسلاح التنمية»

تتمتع أفريقيا بتنوع ثقافي هائل، يشكل أحد أبرز عناصر قوتها الناعمة. أكثر من 2000 لغة، وعشرات الأعراق، ومزيج غني من العادات والتقاليد والديانات. هذا التنوع لا ينبغي أن يكون مصدرًا للتفتت، بل يمكن تحويله إلى طاقة موحدة عبر:

دعم الإنتاج الثقافي المحلي.

إدراج التاريخ والثقافة الأفريقية في المناهج الدراسية.

الاستثمار في الفنون والإبداع.

مواجهة محاولات طمس الهوية أو التغريب الثقافي. الثقافة الأفريقية قادرة على خلق خطاب جامع يُعزز من روح التضامن والتعاون، ويواجه دعاوى العنصرية والتمييز، ويضع أفريقيا على خارطة التأثير العالمي.

«الديمقراطية والحكم الرشيد.. أساس النهضة الحقيقية»

لا تنمية من دون استقرار، ولا استقرار من دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية من دون مشاركة شعبية حقيقية. تجربة القارة مع الحكم الديمقراطي شهدت نجاحات وإخفاقات، لكنها أكدت أهمية:

بناء مؤسسات سياسية مستقلة وفعالة.

تعزيز حرية الإعلام والمجتمع المدني.

المهندس محمد المزوغي يطرح مشروع الحكومة الليبية الجديدة:

رؤية إنقاذية شاملة لإعادة بناء الدولة

أعلن المهندس محمد أحمد المزوغي، المرشح لتولي رئاسة الحكومة الليبية الجديدة، عن ملامح مشروعه الحكومي خلال كلمة ألقاها أمام مجلس النواب، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب "قيادة استثنائية" قادرة على اتخاذ قرارات حاسمة، وإنقاذ البلاد من أزماتها المتراكمة.

وقال المزوغي إن مشروعه المقترح يأتي في ظل واقع بالغ التعقيد تعيشه ليبيا على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، ما يستدعي خطة طوارئ لإنقاذ الدولة، ترتكز على أسس علمية ومهنية، وتستهدف إعادة هيكلة الجهاز الإداري، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، مع التركيز على الشفافية ومحاربة الفساد.

خريطة طريق نحو الانتخابات

وأكد المزوغي أن مشروعه ينطلق من تنفيذ خريطة طريق واضحة تقود إلى إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أسرع وقت ممكن، بالتعاون مع الأجسام السيادية والتشريعية، مشددًا على أن حكومته ستكون حكومة "انتقالية بمهام واضحة"، أهمها تهيئة البلاد للاستحقاق الانتخابي وتخفيف المعاناة اليومية عن كاهل المواطن.

أولويات عاجلة واستراتيجية إنقاذ

وعدّد المزوغي أبرز الأزمات التي يسعى مشروعه لمعالجتها، وفي مقدمتها:

أزمة السيولة النقدية.

انقطاع الكهرباء.

تدهور التعليم والصحة.

غياب الأمن.

ضعف الاقتصاد وسوء توزيع الثروة.

مشكلة التدفق البشري غير المنظم.

انقسام مؤسسات الدولة.

وأشار إلى أن المشروع لا يستهدف الدخول في مشاريع تنموية كبرى أو إبرام اتفاقيات دولية طويلة الأمد، بل يركز على معالجة مختنقات الواقع الليبي بإمكانات محدودة، في ظل ظروف وصفها بـ"الاستثنائية".

البيانات والشفافية أولوية

وانتقد المزوغي غياب قواعد البيانات الدقيقة في إدارة شؤون الدولة خلال السنوات الماضية، مؤكدًا أن مشروعه استند إلى جهود امتدت لثلاث سنوات لجمع وتحليل المعلومات، من خلال مشاورات موسعة مع خبراء ومراكز بحثية، بهدف الوصول إلى حلول قابلة للتنفيذ.

إصلاح إداري ومشاركة شاملة

ودعا المزوغي إلى إعادة هيكلة الجهاز الإداري الليبي، مع ضمان شراكة عادلة في توزيع المناصب، مؤكدًا أن ليبيا "دولة كبيرة تُبنى بكل أبنائها"، بغض النظر عن التوجهات والانتماءات.

واختتم كلمته بالتشديد على أن النجاح في هذه المرحلة يتطلب تعاونًا شاملًا من الشعب الليبي بكل فئاته، مضيفًا: "في زمن الأزمات، لا نحتاج حكومة تقليدية، بل حكومة أزمة، وحكومة قرار، وحكومة مسؤولية".

د. مصطفى عيد إبراهيم
خبير العلاقات الدولية

القمة السادسة للمجموعة السياسية الأوروبية

تحت شعار «أوروبا جديدة في عالم جديد»، انعقدت يوم 16 مايو 2025 القمة السادسة للمجموعة السياسية الأوروبية في تيرانا، بحضور رؤساء دول وحكومات 47 دولة أوروبية، إلى جانب قادة مؤسسات أوروبية ودولية رئيسية. وقد ركزت الجلسة العامة على الأمن والمرونة الديمقراطية في أوروبا، وتناولت الضرورات العاجلة - مثل دعم أوكرانيا في سعيها لتحقيق سلام عادل ومستدام - والتحديات طويلة الأمد، بما في ذلك حماية العمليات الديمقراطية من التدخل الأجنبي وتعزيز القدرات الدفاعية الجماعية لأوروبا.

وفي هذا السياق، صرحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، بأنه من الواضح أن «الرئيس زيلينسكي مستعد للقاء رئيس روسيا الاتحادية، لكن الرئيس بوتين لم يحضر أبدًا (في إشارة الى محادثات إسطنبول)، وهذا يُظهر موقفه الحقيقي. لذلك، سنزيد الضغط». وأضافت فون دير لاين أن الاتحاد الأوروبي يُعدّ حزمة عقوبات جديدة. وذكرت أن الإجراءات ستستهدف أسطول السفن التجارية القديمة التي تستخدمها روسيا للتهرب من العقوبات الدولية، بالإضافة إلى تحالف خط أنابيب الغاز «نورد ستريم».

ولقد مثل الاتحاد الأوروبي برئيس المجلس الأوروبي، أنطونيو كوستا، الذي شارك في رئاسة الاجتماع مع رئيس وزراء ألبانيا، إيدي راما، بالإضافة إلى رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، ورئيسة البرلمان الأوروبي، روبرتا ميتسولا. بالإضافة إلى ذلك، شارك مسؤولون من الدول التالية: الاتحاد الأوروبي وألبانيا وأندورا وأرمينيا وأذربيجان والبوسنة والهرسك وجورجيا وأيسلندا وكوسوفو وليختنشتاين ومولدوفا وموناكو والجبل الأسود وشمال مقدونيا والنرويج وسان مارينو وصربيا وسويسرا وتركيا وأوكرانيا والمملكة المتحدة.

لماذا ألبانيا؟

في معرض كلمته التي ألقاها خلال القمة السادسة، ذكر أنطونيو كوستا أن استضافة ألبانيا لأول مرة المجموعة السياسية الأوروبية لها أهمية خاصة، ليس فقط لألبانيا فقط، بل لأوروبا كلها. مضيفاً: «لطالما اعتبرتُ الهوية الأوروبية حقيقةً راسخةً في التاريخ قبل الجغرافيا، وهو مفهومٌ يصعب تحديده من فهمه بالانفعال». وأشار كوستا إلى أن ألبانيا، بالطبع، هي أوروبا - تمامًا مثل إيطاليا أو صربيا أو النرويج، بغض النظر عمّا إذا كانت جزءًا من هذه المنظمة أو تلك. وأكد كوستا أن الاتحاد الأوروبي يعد الموطن المشترك الأكثر رسوخًا لتحقيق ما يمكن أن نسميه «إعادة التوحيد الأوروبـــي»، الـذي تحقق بين شعوب قد تختلف بعضها عن بعض، ومع ذلك فهي جزءٌ من كلّ واحد، كأصابع اليد المختلفة. شعوبٌ تقاتلت على مر القرون، لكنها في الواقع شعبٌ واحد.

وذكر كوستا أنه إذا أريد حقًا بناء «أوروبا جديدة، في عالم جديد»، «فلا يمكن تخيّل تحقيق ذلك من دون دول غربً البلقان، ومن دون شعوبها، ومن دون هوياتها وخلفياتها التاريخية، حيث لا تقع دول غرب البلقان على هامش أوروبا أو خارج قارتنا. إنها في قلب قارتنا؛ إنها منطقة الجسر بين الشرق والغرب، وبين ما كان القديس يوحنا بولس الثاني يُحب» أن يُسميه «رئتي» أوروبا.

الجماعة السياسية الأوروبية

تم إنشاء الجماعة السياسية الأوروبية بمبادرة من الرئيس الفرنسي ماكرون في عام 2022، بهدف تعزيز الحوار والتعاون السياسي لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك وتعزيز أمن واستقرار وازدهـار القارة الأوروبية. بعد ثلاث سنوات من إنشائها في أعقاب الحرب الروسية - الأوكرانية، لا تزال الجماعة السياسية الأوروبية تُمثل آليةً «منصة» لتعزيز الحوار السياسي والتعاون والتقارب الاستراتيجي بين دول القارة الأوروبية بأكملها. إلا أن غياب التنسيق والمتابعة الملموسة يُهدد بفقدانها أهميتها، إذ تسعى الدول المشاركة إلى إيجاد سبل أخرى لمواجهة التحديات الراهنة. مع الحفاظ على مرونة الجماعة السياسية الأوروبية، لذلك ينبغي وضع آليات دنيا لتحفيز المشاركين على المشاركة والتعاون.

ولا تحل هذه المنصة للتنسيق السياسي محل أي منظمة أو هيكل أو عملية قائمة، ولا تهدف إلى إنشاء أخرى جديدة في هذه المرحلة. وحتى الآن، اجتمعت الجماعة السياسية الأوروبية خمس مرات إضافة الى القمة السادسة الحالية في تيرانا، وسيُعقد الاجتماع القادم للجماعة السياسية الأوروبية في الدنمارك في خريف 2025.

القمة السادسة

تضمنت الجماعة السياسية الأوروبية رؤساء دول وحكومات 47 دولة، بما في ذلك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة و20 دولة من خارجه. وشاركت جميع الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي (جورجيا، ومولدوفا، وتركيا، وأوكرانيا، وغرب البلقان)، بالإضافة إلى أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج)، إلى جانب أندورا، وأرمينيا، وأذربيجان، وموناكو، وسان مارينو، وسويسرا، والمملكة المتحدة. كما أن 29 دولة

مشاركة هي أعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في القمة السادسة التي شهدت عدة اجتماعات جانبية بين كل من أرمينيا وأذربيجان في ضوء لقاء كوستا وفون دير لاين بزعيمي أرمينيا وأذربيجان، للشد على أيديهما على إتمام معاهدة السلام. وفي اجتماعهما مع رئيس أوكرانيا، فولوديمير زيلينسكي، أكد الرئيس كوستا والرئيسة فون دير لاين دعم الاتحاد الأوروبي المستمر والثابت لأوكرانيا، وشددا على أهمية تحقيق وقف إطلاق النار، مؤكدين أن أولويتهم العاجلة هي وقف إطلاق نار شامل وغير مشروط، (...) مشيرين إلى أنهم يريدون سلامًا عادلًا ودائمًا لأوكرانيا، وأمنًا طويل الأمد لأوروبا بأسرها.

وعلى صعيد آخر، اجتمع قادة فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة، إلى جانب الرئيس كوستا والرئيسة فون دير لاين، مع رئيسة مولدوفا، مايا ساندو. وفي بيان مشترك صادر عن المجموعة الأساسية لمولدوفا، أكد القادة دعمهم لمولدوفا ومستقبلها الأوروبي. ورحبوا بالتزامها بالإصلاح الديمقراطي وقدرتها على الحفاظ على الاستقرار في بيئة إقليمية مليئة بالتحديات، مشيرين إلى أنهم ملتزمون بدعم مولدوفا في سعيها لتصبح ديمقراطية مزدهرة ونامية، حيث يتمتع المواطنون بنفس الفرص وجودة الحياة التي يتمتع بها مواطنو جميع أنحاء الاتحاد الأوروبـي. كما تم عقد موائد مستديرة لمناقشة التنافسية والأمن الاقتصادي، والهجرة والتنقل وتمكين الشباب.

جهود المجموعة السياسية

في مايو 2022، أطلقت الجماعة السياسية الأوروبية بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لتعزيز التعاون في قضايا تشمل الأمن والطاقة والتنقل. ومع الغزو الشامل لأوكرانيا كان الهدف المباشر هو إظهار وحدة القارة والحفاظ على استقرارها الجيو-سياسي. وتكمن القيمة الفريدة التي يقدمها المجتمع السياسي في شموليته وامتداده الجيوسياسي. فلقد أظهرت القمم التي عُقدت حتى الآن - في براغ (أكتوبر 2022)، وكيشيناو (يونيو 2023)، وغرناطة (أكتوبر 2023)، والمملكة المتحدة (يوليو 2024)، وبودابست (نوفمبر 2024) بالتناوب بين دول الاتحاد الأوروبي ودول خارجه، وتيرانا (مايو2025) - أن أكبر أصول **EPoC** تكمن في كونها منصة للحوار بين قادة الدول المشاركة على قدم المساواة مع إتاحة المجال للحوار المفتوح للمساعدة في نزع فتيل التوترات المحتملة.

وقد كان دعم أوكرانيا أحد أكثر المواضيع ثباتًا في جميع القمم، حيث شارك الرئيس زيلينسكي في جميع التجمعات وأتيحت له الفرصة لعقد اجتماعات جانبية مع القادة الأوروبيين. وقد ساعده ذلك في الحصول على التزامات بشأن تسليم الأسلحة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية للدعم العسكري والإنساني طويل الأمد في قمة المملكة المتحدة. وإلى جانب دعم أوكرانيا، مثلت قمم **EPoC** أيضًا فرصًا لإبرام اتفاقيات حول عدد من القضايا. ففيما يتعلق بالهجرة، أسفرت مبادرة بقيادة المملكة المتحدة في القمتين الثالثة والرابعة عن خطة من ثماني نقاط اعتمدتها عدة دول أوروبية لمكافحة الهجرة غير النظامية والجريمة المنظمة، بالإضافة إلى حزمة بقيمة 84 مليون جنيه إسترليني لتمويل مشاريع في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط. كما أسفرت قمة المملكة المتحدة في يوليو 2024 عن إنشاء شبكة تعاونية تضم تسع دول،

بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، لمواجهة التلاعب والتدخل في المعلومات الأجنبية (**FIMI**)، بالإضافة إلى دعوة مشتركة للعمل لمواجهة أسطول ناقلات النفط الروسية السري، والتي أيدتها جميع الدول المشاركة باستثناء أذربيجان وتركيا.

تحديات قائمة

لم تستطِع قمة تيرانا أن تخرج بنتائج أكثر من تحقيق القدرة على تجميع دول الاتحاد الأوروبي بالدول الأوروبية الأخرى وتركيا وحرص قادة هذه الدول على الحضور في إطار منصة تؤكد على الهوية الأوروبية وتنظر بعين واحدة إلى التهديدات المشتركة والتي استطاع التجمع السياسي الأوروبي أن يجعل الدول الأوروبية تنظر إليها ممثلة في التهديد الروسي والطاقة والديمقراطية. إلا أن إجراء الانتخابات العامة في ألبانيا قبل خمسة أيام فقط من القمة، ربما لم يساعد في إجراء التحضير الجيد للحدث. ورغم أن المجلس الأوروبي يدعم الدول المضيفة في التحضير للقمم من خلال توفير الخبرة السياسية والتنظيمية، فإن الاتحاد الأوروبي كان واضحًا منذ البداية بأن مؤتمر القمة الأوروبي بشأن التعايش السلمي ليس مبادرة يقودها الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، فإن رسالة الدعوة التي أرسلها رئيس وزراء ألبانيا «راما»، ورئيس المجلس الأوروبي «أنطونيو كوستا» لا تُشير إلى وجود توجيه سياسي يُذكر للتجمع، وهو الأمر الذي أثر بالفعل في نتائج القمة التي لم تضِف جديداً عن القمم الخمس السابقة. على عكس المنتديات الدورية الأخرى، مثل مجموعة السبع ومجموعة العشرين، حيث تُعدّ الاستنتاجات الرسمية مقياسًا لنجاح أو فشل الدول المضيفة. لذلك، فإن الطبيعة غير الرسمية لقمم **EPoC** لا تشجع الدول المضيفة على تولي زمام الأمور بشكل كامل. فمن قمة لأخرى، يُقلل هذا الافتقار إلى التبني الثابت من قِبَل جهة فاعلة محددة من قدرة **EPoC** على طرح مبادرات سياسية.

كما يسهم الغموض في تفاوت درجات المشاركة والهدف منها بين الأعضاء في التأثير على مخرجات قمم التجمع السياسي الأوروبي. إذ يرى البعض أنها وسيلة دبلوماسية، بينما يراها آخرون تكرارًا غير ضروري للأطر القائمة. فعلى سبيل المثال، غابت تركيا عن ثلاث من أصل خمس قمم، واستمرت في السعي وراء أجندتها الجيوسياسية الخاصة.

كما تواجه **EPoC** أيضًا منافسة متزايدة من هيئات وهياكل تعاون أخرى، في وقت تُشكّل فيه الشكوك الاستراتيجية حافزًا لتعزيز العلاقات بين الدول الأوروبية. وقد عززت العديد من الدول المشاركة علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، مما يُقلل من اهتمامها بما يُقدّمه **EPoC**.

ينطبق هذا بشكل رئيسي على الدول المرشحة، التي حصلت منذ عام 2022 إما على صفة المرشح (أوكرانيا، ومولدوفا، والبوسنة)، أو على بدء مفاوضات الانضمام (ألبانيا، ومقدونيا الشمالية)، أو على اختتام فصول المفاوضات (الجبل الأسود)، وبالتالي قلّ حافزها للمشاركة في خطة العمل الأوروبية المشتركة.

كما اتخذت الدول الأوروبية غير المرشحة خطوات لتوطيد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، في ظل التهديدات الروسية والتحديات الأمريكية للعلاقات الاقتصادية والاستراتيجية مع أوروبا. في ديسمبر 2024، وبعد عقد من المفاوضات، وقّعت سويسرا اتفاقية إطارية مع الاتحاد الأوروبي، تُجدّد وصولها إلى السوق الموحدة، وتغطي برامج التجارة والطاقة وسلامة الغذاء والصحة والتعليم. وتُعمّق النرويج مشاركتها في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي، لا سيما في مجال الدفاع والتقنيات الخضراء. وتدرس حكومة أيسلندا إجراء استفتاء على عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2027. كما تُناقش البنية الأمنية لأوروبا، ويُشكّلها الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي، وبصيغ أخرى، وليس ضمن خطة العمل الأوروبية المشتركة. ولقد وقّعت مولدوفا والنرويج ومقدونيا الشمالية وألبانيا شراكات أمنية ودفاعية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في العام الماضي، ومن المتوقع أن تُوقّع المملكة المتحدة اتفاقية مماثلة خلال القمة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة في 19 مايو. من جانبها، أطلقت أيسلندا «حوارًا حول الأمن والدفاع» مع الاتحاد الأوروبي في عام 2023. وفيما يتعلق بمستقبل أوكرانيا والحاجة المحتملة لتقديم ضمانات أمنية لكييف، احتل تحالف الراغبين، الأكثر تماسكًا وفاعليةً، بقيادة فرنسا والمملكة المتحدة مركز الصدارة.

مستقبل التجمع السياسي الأوروبي

أنشأ التجمع السياسي الاوروبي كرد فعل للحرب الروسية الأوكرانية وبمبادرة من فرنسا، بهدف توحيد الصوت الأوروبي -بموجب الجغرافيا والتاريخ وليس بموجب التكوين المؤسسي الذي قد يحصر المفهوم الأوروبي على أعضاء الاتحاد الأوروبي- تجاه التهديد الروسي وحماية الديمقراطية الغربية. ولم يستطِع التجمع السياسي عبر قممه الست، أن يخرج عن كونه منصة لتبادل الحوار بين الدول المشاركة وعدم القدرة على ترجمة الحوار إلى برامج عمل حقيقية، خصوصاً أن القمة السادسة جاءت في ظل تحديات جمة تواجه الدول الأوروبية، خصوصاً دول الاتحاد الأوروبي، سواء من تذبذب علاقاتها بالولايات المتحدة حول ملفات الأمن والتجارة والرسوم الجمركية والتي تأخذ أولوية عن اجتماعات أو مخرجات القمة السادسة للتجمع في تيرانا. بل إن القلق الاستراتيجي في العلاقات الأوروبية - الأمريكية تعد قصمة كبيرة للتجمع ذاته الذي تم إنشاؤه كرد فعل للتهديد الروسي، والآن تواجه الدول الأوروبية توترات وتحديات في العلاقات مع الحليف الأمريكي التقليدي. كما لم تستطِع القمة السادسة أن تبلور مخرجات حول تحديات الأمن والموقف الأوروبي العام من رفع معدلات الإنفاق العسكري بمعدلات تفوق المعدلات الجارية التي تتراوح بين اثنين بالمائة، خصوصاً مع اختلاف النظرة الأوروبية تجاه فكرة انشاء الجيش الأوروبي الموحد .

وختاماً، إن التجمع السياسي الأوروبي لا يعد كونه منصة حوارية على غرار مؤتمر برلين للأمن، على سبيل المثل، مع اختلاف درجة التمثيل السياسي للدول والتي يحرص الاتحاد الأوروبي على أن تكون على مستوى رئاسي لتوحيد الرؤية والموقف الأوروبي تجاه التهديد الروسي، ومن ثم فإن هذا التجمع قد يتلاشى بانتهاء الحرب الروسية - الأوكرانية ما لم يتم تحويله إلى مؤسسة فاعلة من خلال ربطه بالاتحاد الأوروبي بعلاقات سياسية أو أمنية أو اقتصادية. لذلك، ينبغي للدول الأوروبية من خارج الاتحاد الأوروبي توثيق التواصل مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والهيئات الأوروبية الأخرى لتعزيز الروابط والمتابعة بين المبادرات والمشاريع السياسية التي تُطلق في قمم قمة الاتحاد الأوروبي للتعاون - على سبيل المثال في مجالات الطاقة والأمن السيبراني والهجرة - والمشاريع التي تُنفذ في سياق الاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي أو غيرهما من الهياكل. وينبغي أن يأتي الدافع وراء هذه الخطوات من القادة الأكثر اهتمامًا بقمة الاتحاد الأوروبي للتعاون. وأخيراً، فإن فكرة إنشاء التجمع السياسي الأوروبي تُعدّ تجربة حسنة النية، ولكنها في نهاية المطاف قد تكون تجربة زائدة على الحاجة في الدبلوماسية الأوروبية. ولن تخرج عن كونها منصة تؤكد أن الأوروبي يعد هوية خلقتها الجغرافيا، وأكدها التاريخ، أو هوية تاريخية أكدتها الجغرافيا وليست مجرد تكوين مؤسسي. والنجاح في حشد الأوروبيين كافة إضافة لتركيا، للوقوف بجانب أوكرانيا ضد طموحات بوتين الأوراسية، وكذلك توضيح قدرة أوروبا على توحيد كلمتها حتى في ضوء اهتزاز العلاقة الاستراتيجية مع الحليف الأمريكي التقليدي في ظل إدارة ترامب.

هديل فتحي المسارعي

مشاهد مؤلمة من داخل قطاع غزة

من يسمع عن المأساة غير من يعيشها، لذلك سوف أحكي خلال السطور التالية بعض المشاهد المقتضبة من حياتي في غزة بعد عدوان 7 أكتوبر 2023 الغاشم، الذي خلف الخراب والدمار وراح ضحيته عشرات الآلاف من الأبرياء الذين لا ذنب ولا جريرة لهم إلا كونهم من سكان قطاع غزة.

ففي تلك الأرض الطيبة سفكت دماء الأطفال والشباب والشيوخ والنساء دون تفرقة في حرب إجرامية غير مسبوقة، فصولها تدمي القلوب وأحداثها تشتت العقول ومشاهدها ترعب القلوب، تلك أحداث غزة الباكية التي ظلمت وظلم أهلها بسبب الاعتداءات الوحشية الغاشمة من وحوش فقدوا الإنسانية؛ فدمروا وقتلوا وهدموا قطاع غزة، وإليكم بعض المشاهد.

المشهد الأول

كان صباح يوم السبت الموافق 7 أكتوبر 2023، يبدو كأي صباح عادي في غزة، وبالتحديد غرب أبراج المقوسي, استيقظت في تمام الساعة الخامسة صباحًا، وبدأت روتيني المعتاد بإعداد الطعام لـلأولاد وتجهيزهم للذهاب للمدرسة، في تمام الساعة 6:15 ذهبوا لمدرستهم, وجاءت اللحظة التي لم تكن بالحسبان في تمام الساعة 6:25 كانت بداية زلزال هز الأرض من تحت أقدامنا، وغير مسار حياتي وحياة مليونين من حولي هم سكان قطاع غزة, لم أكن أدرك أن هذا اليوم سيحفر في ذاكرتي وذاكرة أطفالي إلى الأبد, وأن عقارب الساعة لن تعود كما كانت قبل لحظات قليلة من تبدل المشهد تمامًا.

المشهد الثاني

أخبار تشير إلى دمار وخراب مقبل من خلال مطالعة الأخبار على الشاشات العربية، أتذكر تمامًا تلك اللحظات الأولى صوت انفجارات هائلة, دخان يتصاعد من كل مكان، تحولت السماء إلى اللون الأسود وصراخ أطفال ونساء كانوا آمنين والجميع «بصوت واحد: شو في؟ شو صاير؟»، ولا أحد قادر على استيعاب ما يحدث، وقفت صامتة في ذهول وعيوني تراقب ما يحدث هنا وهناك، وأطفالي يصرخون بعد أن استيقظوا من نومهم على صراخ وفزع كادوا يموتون خوفًا بمعنى الكلمة من قسوة الانفجارات، لا أستطيع فعل أي شيء سوى احتضانهم في خوف وترقب ولا أستطيع تهدئتهم.

المشهد الثالث

بعد بدء حرب الإبادة على الجميع ونحن لا نملك القرار، إذ إننا نفر من الموت إلى الموت، فرائحة الموت تزكم الأنوف والدمار يحيط بالجميع، وأصبحت الأفكار تراودني؛ ماذا أفعل؟ أولادي في طريقهم للمدرسة، هل أستطيع إرجاعهم؟ وقسوة الانفجارات تحرمني من التحرك من مكاني، ماذا سنفعل؟ أين سنذهب؟ تلقيت عدة مكالمات هاتفية من والديّ وإخوتي للاطمئنان علينا؛ هل أنتم بخير؟ هل الانفجارات قريبة منكم؟ شعور الخوف وعدم التصديق هو المسيطر.

المشهد الرابع

بدأ دوي الانفجارات يهز الجدران لم يكن صوتًا عاديًا، بل كان مزيجًا من الصواريخ والقذائف التي تهوي بلا رحمة. هرعت إلى النافذة وقلبي يخفق بعنف، لأرى سماء غزة تتحول إلى لوحة من النيران والدخان، في مشهد أشبه بأفلام الرعب, لكنه واقعنا الجديد.

في الحلقة المقبلة، نستكمل الحديث عن مشاهد من الإبادة والدمار في غزة.

■ ثائر أبو عطيوي يكتب..

رغيف الخبز وصراع البقاء

لا يزال قطاع غزة يعاني الجوع لأكثر من 90 يومًا بسبب إغـلاق المعابر وعـدم إدخـال المساعدات الإنسانية والإغاثية، ولا يزال رغيف الخبز يتصدر المشهد الإنساني من حيث شهوة رؤيته والتمعن به، وصولًا إلى الحصول عليه، نظرًا لشح توفر الدقيق وعدم توفره، الذي أصبح في قطاع غزة يباع الكيلو الواحد بالثمن الباهظ والمرتفع جدًا، وعدم قدرة المواطنين على شرائه، بل أصبحوا يسترقون النظر فقط من أجل رؤيته ومشاهدته.

اليوم أصبح امـتـلاك رغيف الخبز أو حتى بضعة كيلوجرامات من الدقيق في قطاع غزة، أسمى الأماني التي تزينها حروف الكلمات والمعاني، فلا عجب ولا استغراب، فهناك مئات الألوف تصحو وتنام وهي تحلم برغيف الخبز، خصوصًا الأطفال الذين أصبحوا يشتهون كل أنـواع الأغذية والطعام، وحتى بالكاد أصبحوا يتذكرونها ويتذكرون أسماءها، نظرًا لعدم رؤيتهم لها طوال فترة الحرب.

إن الصور والمظاهر التي تشاهد في قطاع غزة وتهافت واكتظاظ المواطنين في الأيام الأخيرة للحصول على رغيف الخبز، تدلل على معنى صراع البقاء من أصحاب البطون الخاوية، التي أصبحت تتساقط أجسادها في الطرقات والشوارع، بسبب قلة الغذاء وألم الحرب والجوع، ووفاة العديد من المرضى وكبار السن والأطفال بسبب سوء التغذية ونقص الغذاء، الأمر الذي يعطي مشهدًا إنسانيًا حقيقيًا لمعنى البؤس واليأس والحرمان والمأساة، في ظل واقع مأساوي وصعب للغاية تعجز عن كتابته وتصويره كل الأقلام وبكل اللغات.

اليوم وفي ظل الحديث عن غزة ورغيف الخبز وصراع البقاء، هناك الصرخات الصامتة والمكلومة، وهناك الآهـات وشبح الموت جوعًا في ظل حرب مستمرة وعدوان متواصل.

في ظل عدم توفر رغيف الخبز في قطاع غزة، فهذا يعبر عن حجم المأساة وفظاعة الكارثة الإنسانية لمواطنين أصبحت حياتهم عبارة عن أمنيات وصرخات، أمنيات بخلاص الحرب وانتهائها، وصرخات من شدة ألم الجوع وصراع البقاء.

غزة لا ترغب بالموت والفناء، بل تحب الحياة إذ ما استطعنا إليها سبيلًا.

■ د. محمد محسن رمضان

رئيس وحدة دراسات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني بمركز العرب

«الذكاء الاصطناعي بميادين الحرب قبل السلاح الصامت في معارك المستقبل»

حين تصبح الخوارزميات ضابط عمليات والهجوم السيبراني سلاح دمار شاملاً

في العقود الماضية، كانت القوة العسكرية تُقاس بعدد الدبابات والطائرات، أما اليوم، فقد أصبحت الخوارزميات الذكية وأنظمة الذكاء الاصطناعي (**AI**) هي اللاعب الأهم في مسرح العمليات العسكرية. لقد غيّرت هذه التكنولوجيا جذريًا من طبيعة الحروب، حيث تحوّلت من صدامات تقليدية إلى مواجهات رقمية تقودها الآلة، وتُدار بسرعات تفوق إدراك البشر.

يُجمع الخبراء العسكريون والاستراتيجيون على أن الذكاء الاصطناعي بات «القوة غير المرئية» التي تعيد تشكيل معايير الردع والسيطرة والتفوق. وبصفتي مستشارًا في الأمن السيبراني، أؤكد أننا على أعتاب مرحلة تتجاوز فيها الحروب طبيعتها التقليدية إلى ما يمكن أن نُطلق عليه «الحرب المؤتمتة»، حيث يصبح القرار العسكري ذاتيّ التشغيل، وتُنفّذ الهجمات بذكاء اصطناعي مستقلّ عن العنصر البشري.

الحرب المقبلة قد لا تُسمع فيها أصوات الرصاص، بل أصوات الخوارزميات وهي تهاجم

أولاً: الذكاء الاصطناعي... قلب الحروب الحديثة

لقد أصبح الذكاء الاصطناعي العمود الفقري في مجالات متعددة من العمل العسكري والاستخباراتي، منها:

– إدارة المعارك وتحليل البيانات اللحظية:

يقوم الذكاء الاصطناعي بتحليل البيانات الضخمة المستقاة من الأقمار الاصطناعية، والطائرات من دون طيار، وشبكات الاتصال، في الزمن الحقيقي. هذا التحليل يمكّن القيادات من اتخاذ قرارات فورية قائمة على معطيات دقيقة، مما يمنحها ميزة استراتيجية حاسمة.

«من يمتلك الذكاء الاصطناعي، يمتلك زمام الهيمنة على القرارين العسكري والاقتصادي»

– أنظمة الأسلحة الذاتية (Autonomous Weapons Systems) :

تستخدم دول كبرى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، أنظمة قاتلة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، يمكنها تحديد الأهـداف، وتصنيفها، والتعامل معها تلقائيًا دون تدخل بشري، مما يطرح تحديات قانونية وأخلاقية عميقة بشأن «القرار بالقتل».

– الهجمات السيبرانية المؤتمتة:

يقوم الذكاء الاصطناعي اليوم بدور فاعل في تنفيذ الهجمات السيبرانية المتقدمة (**Advanced Persistent Threats**)، إذ يُمكّنه من تجاوز أنظمة الحماية، والتعلم من ردود فعل الشبكات، وتكرار الهجوم بصورة أذكى وأكثر دقة في كل مرة.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي في الحرب السيبرانية

الحروب السيبرانية المدعومة بالذكاء الاصطناعي تمثل أكبر تهديد غير تقليدي للأمن القومي. من أبرز استخداماته:

– التعلم الآلي الهجومي (Offensive Machine Learning):

يمكن تدريب نماذج الـذكـاء الاصطناعي على محاكاة حركة المستخدمين داخل شبكة ما، ومن ثم تقليد سلوكهم لاختراق الأنظمة دون اكتشاف.

– التضليل المعلوماتي (Disinformation):

تُستخدم خوارزميات الذكاء الاصطناعي في توليد ونشر محتوى زائف بشكل آلي عبر الروبوتات الاجتماعية (**Bots**)، ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي للدول عبر التأثير في الرأي العام، كما حدث في عدة استحقاقات انتخابية عالمية.

– التنكر السيبراني (Cyber Camouflage):

تستطيع الأدوات الذكية تمويه حركتها داخل الشبكات المصابة، وتُعيد تشفير ذاتها تلقائيًا لتفادي اكتشافها، فيما يُعرف بـ«الهجمات المتحوّلة ذاتيًا» (**Polymorphic Attacks**).

– في الحرب الحالية وُثّقت استخدامات موسعة للذكاء الاصطناعي في عمليات الاستهداف بالطائرات المسيرة، وتحليل صور الأقمار الاصطناعية لاختيار نقاط الضعف في الدفاعات.

– في الشرق الأوسط، وُجدت مؤشرات على استخدام خوارزميات متقدمة لاستهداف البنى التحتية السيبرانية كأنظمة الطاقة والمياه والاتصالات، ضمن ما يعرف بـ«الهجمات المركبة» (**Hybrid Attacks**).

رابعًا: التحديات القانونية والأخلاقية

تكمن الخطورة الحقيقية في «الاستقلالية القتالية» للذكاء الاصطناعي، حيث يمكن للأنظمة اتخاذ قرارات بالقتل دون إشراف بشري مباشر. هذا الواقع يثير أسئلة وجودية حول:

– من يتحمل المسؤولية القانونية عن قرار خاطئ من خوارزمية؟

– هل هناك إطار دولي يُلزم الدول بتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الحروب؟

– ما حدود الذكاء الاصطناعي في تهديد القانون الدولي الإنساني؟

«الذكاء الاصطناعي قد يكون إما أعظم اختراع للبشرية أو آخرها.»

خامسًا: الأمن السيبراني كخط الدفاع الأول

لا سبيل لمجابهة هذا التحول سوى ببناء أنظمة دفاع رقمية ذكية موازية. وأوصي بالتالي:

– إنشاء مراكز وطنية لقيادة الدفاع السيبراني بالذكاء الاصطناعي.

– تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التهديدات السيبرانية العابرة للحدود.

– تطوير أطر تشريعية شاملة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء العسكري.

– رفع الوعي المجتمعي والأمني بالتقنيات الحديثة من خلال حملات وطنية مدروسة.

بينما نمضي قدمًا في تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي، علينا أن نسأل أنفسنا: هل نتحكم نحن في هذه التكنولوجيا، أم أنها تتحكم فينا؟

لماذا د. عبد الكريم مقيق؟

الدكتور عبد الكريم ميلاد علي مقيق المرشح لرئاسة الحكومة الليبية

لماذا د. عبد الكريم مقيق؟
خبرة دولية في إدارة الملفات الاستراتيجية (الطاقة، والأمن النووي، والتنمية الصناعية).
قائد عملي نفذ بنجاح:
تسليم البرنامج النووي طوعي وفق معايير الأمم المتحدة.
إدارة أكبر المشاريع البحثية في ليبيا.
رؤيتنا لليبيا خلال 24 شهرًا:
الأمن:
توحيد الأجهزة الأمنية تحت وزارة الداخلية.
تركيب أنظمة مراقبة حديثة على جميع الحدود.
الاقتصاد:
إطلاق 220 مشروعًا صغيرًا عبر برنامج أمل لدعم الشباب والعائلات.
استعادة ثقة المستثمرين الدوليين.
العدالة:
إصلاح القضاء وتطبيق القانون بإنصاف.
التزاماتنا المباشرة لك:
توفير فرص عمل عبر مشاريع تنموية في كل مدينة.
تحسين الخدمات الصحية خلال 6 أشهر.
ضمان التعليم المجاني والأمن لأبنائك.
رؤيتي لليبيا في 7 ركائز أساسية
1. تعزيز الديمقراطية
. تحقيق الانتخابات الحرة جزء من رؤيتنا، لكن الديمقراطية أشمل:
. ضمان حرية الرأي.
. تطبيق القانون العادل.
. توعية المجتمع (خصوصًا الشباب) عبر برامج مكثفة مدتها من 6 أشهر إلى سنتين.
2. إعادة الأمن الشامل
. توحيد الأجهزة الأمنية تحت وزارة الداخلية، وإبعادها عن الميليشيات.
. تقسيم الأمن إلى:
. أمن المدن: تحت إشراف وزارة الداخلية.
. أمن الحدود: بالتعاون مع الجيش، باستخدام التكنولوجيا الحديثة (رادارات، وأنظمة مراقبة).
. نستهدف تغطية كامل التراب الليبي خلال سنتين.
3. إقامة العدالة
. القضاء على ثقافة «المتهم مذنب حتى تثبت براءة».
. تطبيق القانون بشفافية عبر النيابات والأجهزة التنفيذية
4. التصالح الوطني والتعايش السلمي
. حل النزاعات القبلية عبر مبادرة السلام الليبية بالشركة مع مؤسسة الحوار العالمي (أمريكا).
. معالجة القضايا القديمة والحديثة خلال من 8 أشهر إلى سنتين.
5. تنشيط الاقتصاد
. برنامج أمل:
. تمويل 250 مشروعًا صغيرًا (زراعة، وصناعة، وتكنولوجيا) للأفراد والعائلات.
. دعم الشباب والمتقاعدين لإنشاء مشاريع مستدامة.
6. إصلاح القطاع المالي
. تأمين الودائع المصرفية.
. تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين عبر شفافية الموارد (النفط، والعناصر النادرة).
7. دور ليبيا الإقليمي والدولي
. تعزيز مكانة ليبيا كمركز للطاقة والتكنولوجيا (مشروع الفضاء والطاقة المتجددة).
. محاربة الهجرة غير الشرعية والإرهاب لضمان أمن الجوار.
قسم الإعلام بائتلاف تجمع مناطق ليبيا الكبرى

د. عبد الكريم مقيق المرشح الأبرز لرئاسة الحكومة يضع استراتيجية وحلولًا عاجلة للاستقرار السياسي والمؤسسي في ليبيا

عرض عبد الكريم مقيق، المرشح المحتمل لرئاسة الحكومة الليبية الجديدة الموحدة، برنامجه الحكومي أمام مجلس النواب، مشيرًا إلى أن برنامجه يتضمن 7 ركائز رئيسية تقود البلاد إلى الاستقرار السياسي والمؤسسي عبر تشكيل حكومة جديدة.
وقال في كلمته خلال جلسة مجلس النواب الثلاثاء الماضي، إن برنامجه يقوم على 7 ركائز؛ أهمها الديمقراطية التي تعد معيارًا مهمًا بالنسبة للمجتمع الليبي، والمجتمع الدولي، مؤكدًا أن برنامجه يقوم على ترسيخ الديمقراطية في المؤسسات الليبية.
وأوضح أن الانتخابات «هي جزء من ملف الديمقراطية وليس المبتغى الوحيد»، واعدًا بدعم حرية الرأي واحترام الآراء الأخرى.
وتابع أن باقي عناصر برنامجه هي «الأمن، والعدالة لجميع الليبيين، والتصالح والتعايش، وإنعاش الحالة الاجتماعية للمواطن الليبي والارتقاء بها، ودعم المؤسسات المالية وتأمينها، وحضور ليبيا في المجتمع الدولي».
واستعرض أعضاء من مجلسي النواب والدولة قائمة ضمت 13 مرشحًا، بينهم مرشحان جديدان؛ هما الدكتور عبد الكريم مقيق العالم النووي، وعصام أبو خضير رئيس جامعة الزاوية، وهما من أبرز المرشحين، إذ يتمتعان بمصداقية وخبرة كبيرتين، كما أنهما من الأشخاص الذين يملكون أجندة وطنية، وغير منخرطين في أي صراعات سابقة.
وحسب تحليلات سياسية معمقة، يعدّ الدكتور عبد الكريم مقيق شخصية قيادية توافقية يستطيع أن يقود المرحلة باقتدار، كونه يتمتع بسمعة طيبة وليس له ارتباط بأي من المجموعات المسلحة، كما أنه كادر قادر على تحقيق طموح الشعب الليبي في تخطي المرحلة المفصلية.
كما يحظى الدكتور مقيق بسيرة ذاتية تجمع بين العلم والإدارة والقيادة، وليس له تكتل مناطقي أو منخرط في أي صراعات، كما يتمتع بسمعة طيبة في الأوساط الخارجية، ويستطيع أن يخطط لمستقبل ليبيا من خلال وضع أطر حقيقية للمصالحة والقيادة نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية.
ويملك الدكتور عبد الكريم مقيق شبكة علاقات عربية إقليمية ودولية متوازنة تحقق للدولة الليبية الكثير والكثير في المرحلة المقبلة، إذ لديه علاقات مميزة مع كل الأطراف.
ويمتاز مقيق بالتوازن في طرح المشاكل والمعالجات، إذ لديه قبول في المنطقة الشرقية والجنوبية والغربية، وهو أحد دعاة التوافق الوطني من خلال سجل ناصع البياض وتجارب مميزة على المستويين العلمي والإداري، كما يملك مقيق خطة سياسية للمصالحة طموحًا، وخطة اقتصادية للنهوض بالبلاد، إذ يملك أدوات للتخلص من الفساد.
جدير بالذكر أن مجلس النواب قد بدأ في دراسة ملفات المرشحين لرئاسة الحكومة الموحدة لاختيار أحدهم، والإعلان عن هويته، وأعلن المجلس عن تشكيل لجنة مشتركة مع المجلس الأعلى للدولة لاختيار رئيس وزراء جديد، تضمّ 8 أعضاء بواقع 4 من كل طرف، مهمتهم مراجعة ملفات المرشحين وفرزها.
وتضم القائمة 13 مرشحًا؛ وهم رئيس جامعة الزاوية عصام أبو خضير، والدكتور عبد الكريم مقيق، وسلامة إبراهيم الغويل، وعبد الباسط امحمد محمد، وعبد الحكيم علي بعيو، وعثمان آدم البصير، وعلي محمد ساسي، وعثمان عبد الجليل، وفضيل الأمين، ومحمد المزوغي، ومحمد عبد اللطيف المنتصر، ونصر محمد ويس، وعصام محمد أبوزريبة.

اللواء معز الدين السبكي

الأمن: ركيزة الدولة ونبض حياة المواطن

لا يمكن لأي دولة أن تزدهر أو تحقق أهدافها التنموية دون أساس صلب من الأمـن، ولا يمكن لأي مواطن أن يعيش بسلام وطمأنينة دون أن يشعر بوجود مظلة أمنية تحميه. إن الأمـن ليس مجرد غياب للخطر أو الجريمة، بل هو حالة شاملة من الاستقرار والاطمئنان تسمح للأفراد والمجتمعات بالنمو والإبداع والمساهمة الفاعلة في بناء الوطن.

الأمن: قيمة عليا للدولة

بالنسبة للدولة، يمثل الأمن محور الوجود والاستمرارية. هو الضمانة الأساسية للحفاظ على سيادة الأراضي وحماية الحدود من أي تهديد خارجي. دولة بلا أمن هي دولة هشة، عرضة للاختراقات والتدخلات التي قد تهدد وحدتها الوطنية وتقوض نسيجها المجتمعي. الأمن الوطني يعنى القدرة على حماية المصالح العليا للدولة، بما في ذلك أمنها الاقتصادي، الـذي يسمح بتدفق الاستثمارات، واستقرار الأسواق، وضمان سير عجلة الإنتاج والتنمية.

على الصعيد الداخلي، الأمن هو القاعدة التي تُبنى عليها جميع أركان الحكم الرشيد. فهو يمكن الدولة من فرض القانون، وتطبيق العدالة، وضمان حقوق المواطنين، ويُوفر البيئة المناسبة للعمل السياسي والاجتماعي. بـدون أمن داخلي، تتفشى الفوضى، وتتعطل المؤسسات، وتنهار الخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى عدم الثقة بين المواطن والدولة، ويفتح الباب أمام النزاعات والانقسامات. كما أن الأمن يساهم في بناء سمعة الدولة على الساحة الدولية، ويجعلها شريكًا موثوقًا به في العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

الأمن: ضرورة حيوية للمواطن

أما بالنسبة للمواطن، فالأمن هو جوهر الحياة الكريمة. يشعر الفرد بالأمان عندما يكون واثقًا من قدرته على ممارسة حياته اليومية دون خوف من التعرض للعنف أو الجريمة أو التهديد. هذا الشعور بالاطمئنان يسمح له بالتركيز على بناء مستقبله، وتأمين رزقه، وتنشئة أبنائه في بيئة مستقرة. عندما يغيب الأمن، يصبح الخوف هو الشعور المسيطر، مما يعيق حرية التنقل، ويحد من فرص العمل والتعليم، ويؤثر سلبًا على الصحة النفسية للأفراد.

الأمن للمواطن يعني القدرة على التعبير عن الرأي بحرية، والمشاركة في الحياة العامة دون خوف من الانتقام، والوصول إلى العدالة في حال تعرضه للظلم. إنه يضمن حق كل فرد في حماية ممتلكاته وحياته وكرامته. في بيئة آمنة، يزدهر الإبداع، وتنمو العلاقات الاجتماعية، وتترسخ قيم التعاون والتكافل. الأمان يسمح للأطفال بالذهاب إلى مدارسهم دون قلق، وللأسر بالتخطيط لمستقبلها بثقة، وللشباب بالسعي وراء أحلامهم وطموحاتهم.

في الختام، يتبين لنا أن الأمـن ليس رفاهية يمكن الاستغناء عنها، بل هو حاجة أساسية للدولة والمواطن على حد سـواء. إنه الضمانة التي تمكن الـدول من تحقيق التقدم والازدهار، وتمكن الأفراد من عيش حياة كريمة ومليئة بالإنتاجية. الحفاظ على الأمن مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الدولة من خلال مؤسساتها الأمنية والقضائية، وعلى عاتق المواطن من خلال الوعي والالتزام بالقانون والمساهمة الإيجابية في حماية مجتمعه. فالأمن هو الأساس الذي يُبنى عليه المستقبل، وهو الوعاء الذي يحتضن طموحات أمة بأكملها.

عميد: عماد اليماني يكتب..

التوازن في سياسة مصر الخارجية: ركيزة الاستقرار ودعامة الحضور الإقليمي

لطالما اتسمت السياسة الخارجية المصرية بالتوازن والاعتدال، وهي سمة راسخة في العقيدة الدبلوماسية المصرية منذ عقود، وتعززت أكثر في السنوات الأخيرة مع تعقّد المشهدين الإقليمي والدولي. وقد أصبحت هذه السمة اليوم ضرورة لا غنى عنها في عالم يزداد استقطابًا وتنافسًا بين القوى الكبرى، وتتكاثر فيه بؤر النزاع والاضطراب. وفي هذا السياق، تمثل سياسة التوازن خيارًا استراتيجيًا يهدف إلى حماية المصالح الوطنية، وتعزيز الاستقرار الداخلي، وترسيخ مكانة مصر كفاعل محوري في الإقليم.

ثوابت السياسة الخارجية المصرية

تقوم السياسة الخارجية المصرية على عدة ثوابت راسخة، من أبرزها: احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ودعم الحلول السلمية للنزاعات، والعمل على تحقيق الأمن الجماعي العربي والأفريقي. وترتبط هذه الثوابت بإيمان راسخ بأهمية الحفاظ على الأمن الإقليمي والانسجام الدولي كأرضية لازدهار الشعوب وتنميتها.

وقد عكست مواقف مصر في عدد من القضايا الكبرى التزامًا بهذه المبادئ، سواء في القضية الفلسطينية، أو الأزمات في ليبيا وسوريا والسودان، أو في النزاعات الحدودية بشرق أفريقيا. في كل هذه الملفات، تسعى مصر إلى الدفع نحو الحوار، ونبذ الصراعات المسلحة، وتغليب لغة الدبلوماسية على منطق القوة.

توازن العلاقات بين القوى الدولية

أحد أبرز تجليات التوازن في السياسة الخارجية المصرية يتمثل في قدرتها على الحفاظ على علاقات قوية ومتوازنة مع مختلف القوى الدولية المتنافسة. فمصر اليوم تمتلك شراكات استراتيجية مع الولايات المتحدة، في ظل تحالفات أمنية وتعاون عسكري طويل الأمد، كما تربطها علاقات اقتصادية وسياسية متنامية مع روسيا والصين، ضمن رؤية شاملة للتعددية في العلاقات الدولية.

ولم تغفل القاهرة أهمية التكامل مع الاتحاد الأوروبي، خصوصًا في ملفات الاستثمار والطاقة ومكافحة الهجرة غير النظامية. وتدير مصر هذا التنوع في العلاقات من منطلق استقلالية القرار الوطني، دون الانخراط في محاور متضادة أو تحالفات مغلقة.

الدور الإقليمي والتوازن بين الأدوار

على الصعيد الإقليمي، تسعى مصر إلى استعادة موقعها الطبيعي كدولة مركزية في محيطها العربي والأفريقي والمتوسطي. ويتجلى هذا في التحركات الدبلوماسية المكثفة التي تقودها القاهرة في قضايا حيوية، مثل مفاوضات سد النهضة، أو دعم الاستقرار في السودان وليبيا، أو جهود المصالحة الفلسطينية.

وقد بـرزت مصر كقوة وسيطة مقبولة لدى جميع الأطـراف، مستفيدة من توازنها السياسي، وابتعادها عن الاصطفافات الحادة. ولعل دورها في التهدئة بين الفصائل الفلسطينية في غزة، أو دعمها لحوار الفرقاء الليبيين، يعكس هذا التوازن النشط الذي لا يقف عند الحياد، بل يميل نحو الفاعلية والبناء.

التحديات المستقبلية والحفاظ على التوازن

رغم ما حققته مصر من نجاحات في ترسيخ نهج التوازن، فإن هذا المسار يواجه تحديات كبيرة. من بينها تصاعد التوترات بين القوى الكبرى، والضغوط المرتبطة بملفات الاقتصاد والطاقة، والتغيرات في أولويات بعض الحلفاء الإقليميين والدوليين. كما يشكل الملف المائي، وتحديدًا أزمة سد النهضة، اختبارًا حقيقيًا لقدرة مصر على الجمع بين الحزم والدبلوماسية.

وفي مواجهة هذه التحديات، تواصل مصر تطوير أدواتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، بما يضمن قدرتها على المناورة الذكية، وتحقيق المكاسب الاستراتيجية دون التفريط بالثوابت.

بقلم د.سيد عيسي
نائب رئيس حزب مصر الحديثة
للشؤون الخارجية

بين الليالي العشر ويوم عرفة وعيد الأضحى.. تتجلى النفحات

يوم عرفة

نعيش في أيام مباركة وهي أيام شهر ذي الحجة (العشر الأوَل) التي تختتم تلك الأيام بيوم عرفة، أفضل وأجلّ أيام الله عز وجل، حيث يقف الناس على صعيد جبل عرفات، يؤدون الركن الأعظم وهو الوقوف بعرفات الله، تاركين خلف ظهورهم الدنيا بكل ما فيها من متاع (الأهل والزوجة والولد والوطن)، يرتدون ثيابًا واحدًا، ويتضرعون إلى الله بنداء واحد؛ وهو «لبيك اللهم لبيك»، في هذا المشهد المهيب العظيم تتجلى فيه الرحمات على الأرض، وتسود روح الوحدة بين الناس، كل الناس، لا فرق بين فقير أو غني، الكل سواسية أمام خالقهم، يدعون ويتضرعون إليه لمغفرة ذنوبهم.

إن هذا المشهد يجعلنا ندرك قيمة الوحدة والتكاتف ونكران الذات والخوف من الله عز وجل, والتذلل إليه والخضوع له، ثم نعود إلى ديارنا بعد تلك الجرعة الإيمانية العظيمة، متخلصين من ذنوبنا عائدين إلى حياتنا تائبين، ولكن عندما ندخل دائرة الحياة ننسى ما كنا عليه، ولذلك يجب علينا أن نستثمر تلك الأيام ونجعلها بداية حقيقية، لحياة تتجلى فيها النفحات المباركة وتستمر معنا، فهل نستطيع فعل ذلك؟

تجديد الإيمان في القلوب

بعد تلك الشعيرة المباركة الطيبة، نحتفل جميعًا بأداء الركن الأعظم وحج البيت، ويأتي عيد الأضحى المبارك ليجدد في قلوبنا معاني الإيمان والطاعة والتضحية، مستلهمًا روحه من قصة عظيمة في تاريخ الإنسانية، وهي قصة نبي الله إبراهيم عليه السلام، حين أمره الله بذبح ابنه إسماعيل، فاستجاب لأمر ربه بكل طاعة وتسليم، وتقبّل ابنه الأمر بكل رضا وإيمان، فجاء الفداء من الله بذبح عظيم، وجعل الله هذه القصة شعيرة خالدة يحتفل بها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، ففي قصة إبراهيم عليه السلام، تعلمنا التسليم المطلق لأوامر الله، مهما عظمت التضحيات، كما تدلنا على الإيثار والتجرد، فالتضحية تعني استعداد المسلم للتخلي عن محبوباتِه منْ أجل ما هو أعظم، قال تعالى: «لن ينالَ اللهَ لُحومُها ولا دماؤُها ولكن يناله التقوى منكم»، سورة «الحج» الآية (37).

التسليم والطاعة لله

وفي الختام، أقول إن التضحية ليست مجرد الذبح فقط، بل هي مظهر من مظاهر الإخلاص والطاعة لله عز وجل، وتجسيد لمعنى العبودية الصادقة، والمسلم يضحي استجابة لأمر ربه، وتأكيدًا لانتمائه لمنهج التوحيد، وتعبيرًا عن محبته لله، واستعداده لتقديم ما يحبّ في سبيل نيل رضاه، ثم يأتي عيد الأضحى وهو مناسبة عظيمة لتجديد الإيمان، وتربية النفس على معاني البذل والعطاء، وتحقيق التكافل والتراحم بين الناس. قال تعالى: «ذلك ومن يعظم شعائر الله فإنها من تقوى القلوب»، سورة «الحج» (32).

عيد سعيد على الأمة العربية والإسلامية - تقبل الله منا ومنكم صالح الأعمال.

تهنئة

يتقدم مركز «العرب للأبحاث والدراسات»
بخالص التهاني والتبريكات للأمة العربية
والإسلامية بمناسبة

عيد الأضحى المبارك

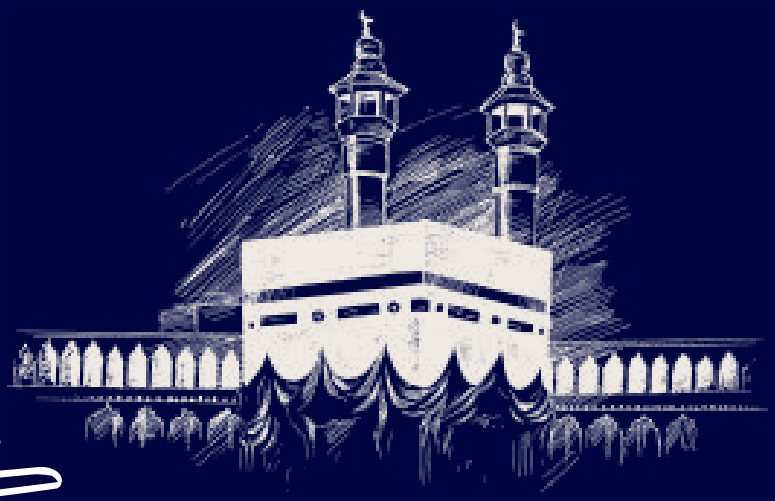

كل عام وأنتم بخير

روائع الكلمات

عبارات تتجاوز مفهوم الزمان والمكان